تربية المواطنة.. رؤية مستقبلية للطفولة العربية

إعـــــداد

د/ محمد السيد فرج الماظ

المدرس بقسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة

تربية المواطنة.. رؤية مستقبلية للطفولة العربية

د/ محمد السيد فرج الماظ *

ملخص البحث:

هدف البحث إلى التوصل لرؤية تسعى لتربية المواطنة للطفل العربي، من خلال استعراض مفهوم المواطنة ومكوناتها، ومفهوم تربية المواطنة وأبعادها المتنوعة وأهميتها ومبرراتها وتحدياتها في العالم العربي، وكذلك توضيح القيم اللازمة لتربية المواطنة للطفل العربي، وتعرف دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تربية المواطنة للطفل العربي، ورصد واقع تربية المواطنة في المدارس العربية. ووظف البحث المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

وخلص البحث إلى صياغة رؤية مستقبلية لتربية المواطنة للطفل العربي متضمنة عرضًا لأهم منطلقاتها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمتطلبات والآليات اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، كما قدمت الرؤية عددًا من الضمانات الواجب توافرها لنجاحها.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، تربية المواطنة، الطفل العربي.

• **د/ محمد السيد فرج الماظ:** المدرس بقسم أصول التربية –كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة.

Citizenship Education: A Future Vision for Arab Childhood

Dr. Mohamed El- Sayed Farag Almaz
Lecturer at department of foundations of education,
Faculty of Graduate Studies for Education,
Cairo University.

Abstract:

The current research attempted to achieve a vision that seeks to develop citizenship education for the Arab child throughout reviewing the concept of citizenship education, its components, various dimensions, importance, justifications and challenges in the Arab world, as well as clarifying the values necessary for the education of citizenship for the Arab child. It also attempted to determine the role of socialization institutions in the citizenship education for Arab children and monitoring the reality of citizenship education in Arab schools. The research employed the descriptive and analytical approaches in achieving the mentioned aim

The research concluded to design a future vision of citizenship education for the Arab child. This vision includes the most important principles, objectives, requirements and mechanisms necessary to achieve the vision aims. In addition, the vision provided a number of guarantees for its success.

Key words: Citizenship, Citizenship Education, Arab child.

تعد المواطنة إحدى الركائز الأساسية في إحداث تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المجتمعات؛ وذلك لما تحمله من قيم تجعل الفرد قادراً على المشاركة الإيجابية والفعالة في كل ما يدور حوله من قضايا ومشكلات، سواء كانت داخل المجتمع أو خارجه، فالمواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة، ومشروعات الإصلاح والتطوير بصفة عامة.

والمواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بها جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، ويعد ازدياد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي من أهم مؤشراتها الموقف من احترام القانون والنظام العام، والموقف من ضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الإنسان، وقبول الآخر وحرية التعبير، وغيرها من المؤشرات التي تمثل القيم الأساسية للمواطنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمرجعيات الفلسفية لهذا المجتمع أو ذاك (بسام أبو حشيش، ٢٠١٠، ٢٥١).

ولقد شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمرًا حتميًا في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع؛ ولذلك زاد اهتمامها بتربية المواطنة، وأخذ يستحوذ على عناية المفكرين والعاملين في الحقل التربوي، وخاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي اتسم باختلاف القيم وقواعد السلوك، وتنامي العنف، وتفكك العلاقات، وتشابك المصالح (علي صباغ ، ٢٠١٤، ١٠٧).

وحتى تكون المواطنة مبنية على وعي لابد أن تتم بتربية مقصودة تشرف عليها الدولة، يتم من خلالها تعريف الطالب المواطن بالعديد من مفاهيم المواطنة وخصائصها، مثل: مفهوم الوطن، والحكومة، والنظام السياسي، والمجتمع، والمشاركة السياسية وأهميتها، والمسؤولية الاجتماعية وصورها، والقانون، والدستور، والحقوق والواجبات، وغيرها من مفاهيم المواطنة وأسسها (سيف المعمري، ٢٠٠٢، ٤).

وتبحث معظم الدول في كيفية إعداد أفرادها إعدادًا سليمًا على نحو يجعل منهم مواطنين قادرين على تحمل المسئوليات، والمشاركة في تطوير وتنمية مجتمعهم في ظل تلك التغيرات؛ الأمر الذي يتطلب نوعاً من التربية يفي بتلك النوعية من المواطنين، ولهذا أصبحت تربية المواطنة من أكثر الموضوعات جدلاً

في مجال التربية المعاصرة؛ وذلك لمواجهة التطرف، وانتشار الإرهاب والعنف، والإحساس بالاغتراب، وعدم الإحساس بالهوية والانتماء، وضعف المشاركة السياسية (إلهام فرج، ٢٠١٥، ٢٦).

إن تربية المواطنة تعني بناء الإنسان الحر الديمقراطي الذي يمتلك القدرة على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فاعلة وحيوية، وبالتالي فإن هذا الإنسان لا يولد في المصادفات التاريخية العابرة، ولا يوجد في فراغ اجتماعي، بل هو الإنسان الذي يتوجب على التربية أن تقوم بإعداده وتحضيره إنسانياً؛ للمشاركة الحرة في صنع المصير الاجتماعي للمجتمع الذي ينتمي إليه، ومن غير التربية الديمقراطية وتربية المواطنة يتحول المواطنون إلى رعايا وأفراد لا يمتلكون مصيرهم السياسي وغير قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية أو في الشأن العام (علي وطفة، ٢٠١١).

وتشكل مرحلة الطفولة بأبعادها الإنسانية المنطقة الإستراتيجية الأعمق في نسيج الوجود الإنساني، ومن البداهة بمكان أن أية محاولة للنهوض بالمجتمع والإنسان لا تنطلق من مرحلة الطفولة الأكثر خطورة في معادلة البناء الحضاري محكوم عليها بالإخفاق والفشل؛ ذلك لأن شخصية الفرد تتشكل وتتبلور على نحو كلي في مرحلة الطفولة الإنسانية، فالسمات والخصائص الثقافية التي يكتسبها الفرد في مرحلة الطفولة تعطي الطفل شخصية مرجعية تتميز بدرجة عالية من الثبات السيكولوجي والمعرفي في مختلف مراحل حياته المستقبلية.

وهذه الحقيقة تفرض نفسها علميًا وأدبيًا في مختلف النظريات والفلسفات التربوية على مدى التاريخ بدءاً من أفلاطون مروراً بروسو ووصولاً إلى جان بياجه وفرويد، فالإنسان كما تؤكد الوقائع والنظريات يتبلور في مرحلة الطفولة ويتشكل أخلاقياً وعقلياً بطريقة يصعب معها في المستقبل إحداث أي تغيير أو تبديل مهما كان نوعه، فإدراك الطفل للعالم وموقفه من الوجود ونظامه الإدراكي وعاداته العقلية وقدراته الإبداعية جميعها تتحدد بصورة أساسية في مراحل الطفولة بمختلف أبعادها وتجلياتها (علي وطفة، ٢٠٠٤، ٧٤).

ولذلك تعد مرحلة الطفولة حجر الأساس لبناء الإنسان المواطن الصالح الذي تقع عليه أعباء التنمية وبناء الوطن؛ لأن أطفال اليوم هم نساء ورجال الغد وعليهم يقوم المستقبل، والعناية بهم مؤشر للوعي الحضاري وسعة الإدراك التربوي؛ حيث

يمثلون شريحة واسعة في المجتمع يرتبط به تقدمه ونهضته، ويرسم من خلاله مستقبله؛ ومن ثم فإن الاهتمام بالطفولة هو الاهتمام بالحاضر والمستقبل معًا، فالمجتمع الواعي هو الذي يعرف ويقدر مدى أهمية مرحلة الطفولة؛ ويوليها من العناية والرعاية والاهتمام أكثر مما يولي أية مرحلة أخرى.

وقد أولت المؤسسات التربوية الطفولة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية العناية والاهتمام لإكساب الطفل العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية منذ نعومة أظفاره عبر مؤسسات التنشئة، فمسؤولية التطبيع الاجتماعي للطفل في الوقت الحاضر قد تغيرت؛ حيث كانت المجتمعات بسيطة يتعلم الطفل ويكتسب قيمه وسلوكياته عن طريق التقليد والمحاكاة والممارسة الفعلية في مناشط الحياة العامة، إلا ان الوقت الحاضر يختلف عما سبق حيث إن التحول الإجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والانفتاح الواسع على المجتمعات من خلال وسائل الاتصال المختلفة بما فيها الفضائيات والإنترنت قد أدى هذا التحول إلى إشكاليات متفاقمة على المستوى القيمي والثقافي، فأثر بالتالي على عملية تنشئة الطفل وتربيته، مما أدى إلى قيام تحديات تؤثر على تربية المواطنة للطفل العربي (خيرية السليماني، ٢٠٠٥، ١٦).

وتولى اليوم كافة المجتمعات اهتمامًا خاصًا بتربية الأطفال على المواطنة ليكونوا مواطنين صالحين يحافظون على تقدم مجتمعاتهم واستقرارها، فالفرد لايولد مواطناً مسؤولاً، كما لا يولد مهندساً أو طبيباً إلا بعد مروره بمراحل تعليمية تمكنه من المعارف والمهارات والقيم التي تحكم ممارسته لهذه المهمة أو تلك، وبذلك تصبح تربية المواطنة للطفل عملية مهمة من عمليات التنشئة تساعد الفرد على الانتقال من كونه مواطناً بنص القانون ليكون مواطناً مسؤولاً ينفع وطنه، ويسهم في تنميته والدفاع عنه (سيف المعمري، ٢٠١٣، ١٩).

ويتدرب والأطفال على المواطنة في حياتهم اليومية من خلال طبيعة التفاعل بينهم وبين الأفراد من حولهم ومؤسسات المجتمع، إلا أن النظام الذي يوجد فيه الطفل يمكن أن يساعد أو يعطل تنمية قدراته ومهاراته من خلال أسلوب التعامل وتحديد الفرص والإمكانات المقدمة له، ولكي ينشأ الطفل مواطناً فعالاً في مجتمعه لابد وأن يتدرب على الاستقلالية والحوار والديمقراطية، وهي قيم تشكل تهديداً لسلطة الكبار على الأطفال، ويبدو واضحاً أننا لكي نعلم الطفل المسئولية تجاه وطنه، لا بد وأن نعلمه كيف يمارس الحرية، وأن هذه الحرية كثيراً ما تتعارض مع

قيم التربية التقليدية وأساليبها في عديد من المجتمعات، بما فيها المجتمعات العربية؛ ومن ثم تصبح مواطنة الأطفال رهن المفاهيم والقيم الثقافية والتربوية السائدة في المجتمع (هند الخليفة، ٢٠١١، ٢١٨).

إن تربية المواطنة للطفل العربي تتأثر بالعديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها: ما الذي يتعلمه الطفل بصفة عامة، وكيف يتعلمه، وطبيعة بيئة التعلم داخل الفصل، والمناخ المدرسي المعيش ... إلى ما سوى ذلك من عوامل تتعدى مجرد الدراسة التقليدية لمقرر دراسي هنا، أو وحدة دراسية في مقرر هناك، وبهذا المعنى فإن تربية المواطنة للطفل لا تمثل – ولا ينبغي أن تمثل – مكوناً مستقلاً في صورة مادة دراسية فقط يتعين النظر إليها والتعامل معها بحسبانها إحدى الغايات أو المبادئ التي تشكل المنهج الدراسي بأكمله (هاني فرج، ٢٠٠٤، ٩).

وبالرغم من تزايد الوعي بأهمية مرحلة الطفولة في المجتمعات العربية، وبأهمية تربية المواطنة للطفل منذ بداياته، لما لها من أهمية في صقل شخصية المواطن التي يسعى إلى بنائها كل منهاج ومؤسسة تربوية؛ بل وكل أمة تعمل على ترسيخ هويتها الحضارية في ذاكرة أجيالها المتلاحقة تعميقًا لانتماء تلك الأجيال الوطني، وتعزيزًا للإيجابية لدى النشء لتشمل جميع شؤون حياتهم، فإن الممارسات على المستوى الرسمي السياسي والتعليمي لاتزال تستند إلى المفاهيم التقليدية التي تضع الأطفال في مكانة هامشية دونية، ومن هنا فإن القضايا بالمتعلقة بتربية المواطنة للطفل تتأثر بالمفاهيم السائدة في المجتمع عن الأطفال ومكانتهم فيه (فاضل الكعبي، ٢٠١١، ٢٨٦).

ونظرًا لأهمية تربية المواطنة؛ فقد اهتمت بها العديد من الدراسات والبحوث، مثل: (شبل بدران، ٢٠١٧)، (عبدالله غانم،٢٠١١)، (أحمد الدغيدى ٢٠٠٩)، (محمد أبو النور، ٢٠٠٨)، (مجدي أحمد، ٢٠٠٨)، (Polts, Ma ,2012)، (Susan, I, & Hennifer,J 2010)، (Intolubbe- Chmil, Loren ,2011)، (Annette, J, 2009)، (Harris, Clenna Catherine ,2008)، (– Alviar ,2008 Martin)، (Veugelers, W 2007.)، (Ross, E. W 2004)، وأشارت مجمل هذه الدراسات إلى أهمية الدور الذي تلعبه تربية المواطنة في تنشئة الطفل وإعداده ليكون مواطنًا صالحًا؛ من خلال تعليمه القيم الديمقراطية والمعرفة والمهارات المرتبطة بها؛ مما يؤهله للمشاركة في الحياة السياسية في المجتمع،

وأكدت هذه الدراسات على أن تربية المواطنة لدى التلاميذ واكتساب مفاهيمها ومبادئها يساعدهم فى مواجهة التحديات المختلفة، مؤكدين على أهمية الدور الذي تؤديه المدرسة فى تربية المواطنة لدى التلاميذ بالإضافة لمؤسسات المجتمع الأخرى.

والمتفحص لواقع المجتمعات العربية لا يعجزه اكتشاف القصور الذي يسم النظم التربوية في تحقيق الأهداف المعقودة على تربية المواطنة للطفل العربي ضمن سياق التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تميز الحياة من حولها، بسبب القصور الذي يطبع وسائل التربية والتنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام .. وغيرها في مسايرة التحول والتغيير، مع جمود أنساق القيم الناظمة لسلوك الأفراد، ومقاومتها أحيانا لكل تحول أو تغيير، وعملها على إعادة إنتاج القيم التي تكرس التخلف والقصور والاستبداد (عبدالله صحراوي، ٢٠١٥، ٢٧٠).

وتشير تجربة الدولة العربية الحديثة خلال العقود الأخيرة إلى عدم نجاحها في ترسيخ قيم الحداثة بشكل عام وقيم المواطنة بشكل خاص بوصفهما سمات المجتمعات الحديثة، حتى إن تقارير التنمية الإنسانية العربية أطلقت على الدولة العربية الحديثة اسم "دولة الثقب الأسود"، في تلميح منها على حالة الفشل في بناء الدولة المدنية المعاصرة (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٤، ١٢٠)، وقد أرجعت هذه التقارير ذلك إلى أسباب متنوعة، كان في مقدمتها ارتباط الدولة العربية بالسياسات الاستعمارية، واستمرار حالة التبعية الخارجية، وفقدان الاستقلال بمفهومه الشامل، بالإضافة إلى غياب العقد الاجتماعي، وتهميش فكرة المشاركة العامة الحرة لأعضاء المجتمع، واستئثار النخب الحاكمة بالسلطة (تقرير التنمية الانسانية العربية ، ٢٠٠٥، ٧٧: ٧٨).

لقد فاقمت أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة حدة الظواهر الاجتماعية – السياسية التي تشهدها، فكان من أبرزها: عدم الاستقرار، وانتشار العنف والتطرف والتمييز والعنصرية، والفشل في خفض معدلات البطالة والجهل والفقر، وغياب سيادة القانون وغيرها، كما أن انتشار ظاهرة العولمة وما حملته من متغيرات علمية وتقنية، فاقمت حدت هذه الأزمة؛ جراء التداعيات الاجتماعية والثقافية التي أثرت على أنماط الحياة ووسائلها ومتطلباتها (الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٨، ٣٧: ٣٨).

وفي نفس السياق أشارت تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد في الأسرة والمدرسة، وبالنظم التربوية التي تكرس القيم السياسية والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، باستنادها إلى أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية، مؤثرة بذلك على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية، وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل (تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣، ٥١: ٥٣)، وهذا نفس ما تؤكده نتائج عدة دراسات: (عبد اللطيف خليفة، ٢٠١٧)، (رضا هلال، ٢٠١٤)، (علي ليلة، ٢٠٠٦)، (سهام الصويغ، ٢٠٠٤) من أن عقبات تربية وتنمية المواطنة في العالم العربي يرجع جانب كبير منها إلى أساليب التنشئة الاجتماعية للطفل السائدة في العديد من المجتمعات العربية التي تتسم بالتسلطية والإكراه، فالأجواء التي يتفاعل معها الناشئة في الأسرة والمدرسة والمجتمع في الأعم لا تمارس الأساليب الديمقراطية، وبالتالي فإن سيطرة التربية المستبدة في العديد من المجتمعات العربية يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من تربية المواطنة للطفل العربي.

وهناك العديد من الدراسات والبحوث السابقة، مثل: (خالد صلاح، ٢٠١٧)، (إلهام فرج، ٢٠١٥)، (سامي نصار،٢٠١١)، (علي وطفة،٢٠١١)، (جيهان كمال، ٢٠١١)، (هند الخليفة،٢٠١١)، (محمود السيد، ٢٠٠٦) التي تؤكد بأن دور المدارس في المجتمعات العربية لتربية المواطنة للطفل يبقى محدوداً؛ نتيجة لاصطدامه بالواقع، فهناك جملة من الظروف والعناصر التي تجعل التربية في المجتمعات العربية تأخذ طابعاً قهرياً يحول دون تمكن الطفل من اكتساب قيم المواطنة، وبأن فعالية أنظمة التعليم وبرامج تربية المواطنة تتفاوت من مجتمع لآخر، وأكدت غالبية تلك الدراسات إغفال معظم المقررات الدراسية- بصفة عامة- تنمية سبل تربية المواطنة ووسائلها؛ وعدم تعريفها للمتعلمين بمسئولياتهم وحقوقهم، كما أنها لا تنمي لديهم الوعي بمجتمعهم ومشكلاته، مما يعوق إعداد الطالب المواطن لمجتمع ديمقراطي، كما لا يشجع ذلك على المشاركة السياسية، ويعوق حرية الرأي والمعارضة، كما أن المناهج التعليمية التي تضعها الدولة العربية لا تزال تكرس الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع الفكر النقدي الحر الذي يحفز الأطفال على نقد الواقع السياسي والعمل على تغييره، وتؤكد هذه

النتائج دراسة (سيف المعمري،٢٠١٤، ٥٤) التي تناولت واقع التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبينت أنه لايزال مفهوم المواطنة داخل المناهج الدراسية بعيداً عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم، وتتيح لهم معرفة الدولة وأنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها.

كما تشير دراسة (محمد فاعور، ٢٠١٣) التي أجريت حول برامج التربية المواطنية في إحدى عشرة دولة عربية رئيسية من قبل مركز كارنيغي للشرق الأوسط إلى وجود فجوة واسعة بين الأهداف المعلنة لبرامج التربية المواطنية، وبين تنفيذها، ولم تقم الدول العربية بخطوات تذكر لتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع، كما أنه في معظم الدول العربية التي شملتها الدراسة لا تمت خطط إصلاح التعليم للواقع السياسي بصلة، ولا تشمل التزامات سياسية بتعليم مواطنين أحرار وديموقراطيين ومبدعين.

ومن الدراسات التي أجمعت على أن تربية المواطنة في الوطن العربي تمر بأزمة حقيقية دراسة: (محمد يعقوب، وآخرين ٢٠١٢)، والتي ترى أن إحدى أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية تتمثل في بناء المواطنة بمفهومها المعاصر القائم على حقوق الإنسان؛ مما يتطلب إلقاء الضوء على دور النسق التعليمي في مجال إكساب قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان، أو ما يطلق عليه "التنشئة السياسية الاجتماعية"، التي تعتبر أهم وسائل تربية المواطنة وإنجاح عملية التحول الديموقراطي، كما تؤكد دراسة (Torney-Purta, 2001) من خلال دراستها لبرامج تربية المواطنة في (٢٨) دولة أن المداخل الحالية في تربية المواطنة قد فشلت في تحقيق هدف تزويد الأطفال بالمعارف والمهارات والخبرات اللازمة لتنمية المواطنة الديموقراطية، وأن أهم أسباب ذلك هو عدم الاعتراف بالطفل والتعامل معه على أنه مواطن له حقوقه.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

ترتبط مشكلة البحث بمستقبل الوطن العربي؛ لأن أطفال الوطن العربي الذين سوف يشكلون مستقبله، تقوم على رعايتهم مؤسسات أثبتت الدراسات والبحوث السابقة عدم فعاليتها في القيام بدورها التربوي وتحقيق تربية المواطنة؛ حيث أكدت العديد من الدراسات وجود مشكلات تعوق أداء المدارس العربية لدورها في تربية المواطنة لأطفالها؛ والحاجة إلى تحديد سبل التغلب عليها.

أضف إلى ذلك بإن المجتمعات العربية تواجه كثيراً من التحديات؛ أخطرها أزمة المواطنة وما يصاحبها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أثرت على أنماط الحياة، وبأن هذه الأزمة كما أشارت الدراسات والبحوث ترتبط بأساليب تنشئة الأطفال في الأسرة والمدرسة، وبالنظم التربوية التي تكرس القيم السياسية والاجتماعية القائمة المعيقة لتربية المواطنة.

ولذلك تبدو الحاجة إلى تربية المواطنة وترسيخ قيمها لدى أبناء المجتمع العربي أكثر إلحاحاً في أعقاب التغيرات السياسية والاجتماعية السريعة التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام٢٠١١، والتي أدت إلى زيادة الاهتمام بتربية المواطنة لدى الأفراد؛ باعتبارها صمام أمان لتماسك النسيج المجتمعي في هذه الدول، ومن ثم أصبحت تربية المواطنة للطفل ضرورة ملحة بالنظر إلى ما تعيشه المجتمعات العربية من نزاعات وتقلبات مختلفة، والتي فاقمت حدة أزمة المواطنة، وأثرت بشكل كبير على الطفل العربي، وتعد تربية المواطنة لدى الطفل نوعًا من التربية الوقائية؛ إذ إن إكساب واكتساب قيم المواطنة يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية؛ وذلك بهدف تطوير معارف الطفل بالأمور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولي.

وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم المواطنة؟ وما أبعادها؟ وما مكوناتها؟
٢. ما ماهية تربية المواطنة ؟ وما مبرراتها؟ وما التحديات التي تواجهها في العالم العربي؟
٣. ما أبرز القيم اللازمة لتربية المواطنة للطفل العربي؟
٤. ما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تربية المواطنة للطفل العربي؟
٥. ما واقع تربية المواطنة في المدارس العربية؟
٦. ما الرؤية المستقبلية لتربية المواطنة للطفل العربي؟

أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث في النقاط التالية:

١- يأتي هذا البحث في ظل التحولات التي تمر بها المنطقة العربية، والتي أدت إلى طرح موضوع تربية المواطنة كأداة لتعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي في هذه الدول.
٢- تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، على اعتبار أن تربية المواطنة تؤدي دوراً محورياً في تشكيل شخصية الفرد، وتوجيه سلوكه وممارساته نحو تحقيق المواطنة الصالحة.
٣- تبرز أهمية البحث من الأهمية البالغة للمرحلة العمرية التي يتوجه اليها البحث، وهي مرحلة الطفولة التي تشكل أساس بناء الإنسان وتكوينه، وفيها تبدأ الخطوات الصحيحة والمؤثرة لإعداد الطفل وتهيئته لاكتساب كل مفردات المواطنة وأساسياتها وتعلمها بروح إيجابية.
٤- ترجع أهمية دراسة تربية المواطنة للطفل العربي، إلى كونها ترتبط بالحفاظ على الهوية والانتماء الوطني واستقرار المجتمع، لا سيما عند التعامل مع الأطفال والشباب لكونهم حاضر مجتمعاتهم ومستقبلهم، ويشكلون شريحة عريضة من سكان المجتمعات العربية.
٥- تنهض الدراسة بتفعيل الدور الذي تضطلع به المؤسسات الاجتماعية العربية في تربية المواطنة لأطفالها، وبذلك فالدراسة استجابة لتوصيات العديد من الدراسات السابقة التي أجريت على واقع تربية المواطنة في المجتمعات العربية.
٦- تسعى الدراسة الحالية إلى استجلاء الأساليب والممارسات والأنشطة التربوية الواجب أن تقوم بها المؤسسات العربية لتربية المواطنة للطفل، وبذلك قد تفيد نتائج الدراسة أصحاب المصلحة والمعنيين في مجالات الطفولة والتنمية ودعم حقوق الطفل والمسئولين والقائمين على شأنه؛ في التعرف على أبعاد هذا الدور التربوى المأمول، وتوجيه السياسات ووضع الخطط للوفاء به، والعمل على تحقيقه.
٧- تكتسب الدراسة أهمية خاصة من خلال ما تطرحه من مجموعة من الآليات اللازمة، لتكون دليل عمل أمام الأسرة والمدرسة والمجتمع في سعيهم إلى تحقيق تربية المواطنة للطفل العربي.

أهداف البحث:

يكمن الهدف الرئيس من البحث في السعي نحو تقديم رؤية مستقبلية لتربية المواطنة للطفل العربي، مع السعي نحو توضيح مفهوم المواطنة، وأبعادها، ومكوناتها، ومفهوم تربية المواطنة ومبرراتها وتحدياتها في العالم العربي، وكذلك توضيح القيم اللازمة لتربية المواطنة للطفل العربي، وتعرف دور مؤسسات التنشئة في تربية المواطنة للطفل العربي، ورصد واقع تربية المواطنة في المدارس العربية.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك لمناسبته لطبيعة موضوع البحث من حيث قدرته على الإسهام في جمع المعلومات اللازمة لدراسة الظاهرة بشكل موضوعي وعلمي، ومن ثم تحليل هذه المعلومات وتفسيرها، بغرض الوصول إلى النتائج التي تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة، والإجابة على تساؤلات البحث، وفي ضوء هذا المنهج يسير البحث الحالي وفقاً للخطوات التالية:

خطوات السير في البحث:

أولاً- الإطار العام للبحث: ويشمل: المقدمة، مشكلة البحث، وتساؤلاته، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، خطوات البحث.

ثانياً- الإطار النظري للبحث: ويشمل المحاور التالية:

- المحور الأول: تحديد مفهوم المواطنة، وأبعادها، ومكوناتها.
- المحور الثاني: توضيح مفهوم تربية المواطنة وأبعادها المتنوعة، وأهميتها، ومبرراتها، وتحدياتها في العالم العربي.
- المحور الثالث: تناول القيم اللازمة لتربية المواطنة للطفل العربي.
- المحور الرابع: توضيح دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تربية المواطنة للطفل العربي.
- المحور الخامس: رصد واقع تربية المواطنة في المدارس العربية.
- المحور السادس: طرح رؤية مستقبلية لتربية المواطنة للطفل العربي، ويمكن فيما يلي تناول الإطار النظري للبحث بشيء من التفصيل.

المحور الأول– المواطنة " المفهوم، الأبعاد، المكونات":

ويناقش هذا المحور مفهوم المواطنة، وأبعادها ومكوناتها، وهذا ما يمكن بيانه فيما يلى على وجه التفصيل:

أولاً – المواطنة: إشكالية المفهوم:

تؤكد استمرارية النقاشات حول المواطنة منذ عهد اليونانيين القدماء حتى الآن أن المواطنة لا تزال فكرة جدلية، حيث ظهرت لنا عدة مداخل لتعريفها، ويركز الباحثون في مجال المواطنة عادة على مدخلين في تعريفها، هما: المدخل الليبرالي الذي يعرف المواطنة بأنها: مكانة قانونية (Legal status) يحصل حاملها عادة على مجموعة من الحقوق، والمدخل الجمهوري الذي يعرفها بأنها: سلوك وقيمة مكتسبة (Achievement) من خلال القيام بمجموعة من المسؤوليات، إلا أن النقاشات الحالية حول المواطنة لا تقتصر على العلاقة بين الحق والواجب، فالنقاشات تمتد لنواحي ثقافية متعلقة بالهوية، ولنواحي نفسية متعلقة بالانتماء والولاء، ولنواحي اجتماعية متعلقة بالمجتمع المدني، ولنواحي قائمة على نوع الجنس متعلقة بحقوق المرأة، ولنواحي بيئية متعلقة بتحقيق المواطنة البيئية، ولأبعاد مكانية متعلقة بممارسة مسؤوليات المواطنة في إطار مكاني أوسع من الدولة الوطنية، ولنواحي تكنولوجية بتحقيق المواطنة الرقمية، مما يعطي مؤشراً على أن مفهوم المواطنة واسع يرتبط بجوانب عديدة من الحياة الإنسانية (سيف المعمري، ٢٠١٣، ١٨).

لقد انعكس سياق التطور التاريخي لمفهوم المواطنة على تعريفاته المختلفة، فانتقل من الشارة إلى نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى بلد معين والشعور بالتعلق به أكثر من غيره؛ إلى تضمن أبعاد جديدة تتضمن الحقوق والواجبات والمبادرات والمسؤوليات تجاه النفس وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديموقراطي، يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها، وفتح آفاق ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل بفعالية (محمد يعقوب، وآخرين، ٢٠١٢، ١١).

وتعرف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica ,p332) "المواطنة" باعتبارها: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، ومن ثم فإن المواطنة تدل

ضمناً على مرتبة من الحرية، مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تُسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، ويعرفها مركز التربية الوطنية (Center For Civic Education,1998) بأنها: "العضوية في الجماعة السياسية، فأعضاء الجماعة السياسية مواطنوها، وبذلك فالمواطنة هي أيضاً العضوية في المجتمع، والعضوية تتطلب المشاركة القائمة على الفهم الواعي، والتفاهم، وقبول الحقوق والمسؤوليات".

والمواطنة عند غالب فقهاء القانون تعني: توافر شروط قانونية معينة للشخص حتي يعد مواطنًا، وفي معناها السياسي قد تشير إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التي تفرضها عليه، وقد تعني مشاركة الفرد في شئون وطنه بما يشعره بالانتماء إليه، ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي يقصد بها: إما إشباع الحاجات الأساسية للأفراد؛ بحيث لا تشغلهم أمور الذات عن أمور الخير العام أو التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك (كمال المنوفي، ٢٠٠٥، ٢٨).

ويشار إلى المواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي برزت على مدى عدة قرون من الزمن، فالحقوق والأبعاد المدنية للمواطنة التي برزت على السطح في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون، أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر فيمنح المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع، وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم، للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافاتهم المدنية الوطنية (Preuss,U,. 2003.)، (Grainnemc Keever,2007).

وينظر إلى المواطنة على أنها في الأساس ممارسة أو نشاط، فالحقوق ضرورية ولكنها لا تعد شرطاً كافياً للمواطنة، لأن الفرد يصبح مواطناً من خلال ممارسة واجبات المواطنة، أما عدم ممارسة المواطنة فيعني أنك لست مواطناً؛ لأن ممارسة المواطنين حقوقهم تُولد لديهم الشعور بالجماعة (Oldfield, 1990,10.)،

وهذا يعني ضرورة أن يقوم الوطن بتمكين المواطنين بالممارسة الفاعلة والمشاركة الإيجابية، وأن يوفر مقومات المواطنة من خلال عضوية متكاملة، ويضمن درجة عالية من المشاركة في جميع مجالات الحياة بوعي وقناعة بأهمية الصالح العام، ومن ثم يتحقق الولاء والانتماء للوطن.

ويلاحظ أن من الصعب أن يكون أي مفهوم للمواطنة نتاجًا لفكر واحد، وإنما هو نتاج لانصهار اتجاهات فكرية متعددة في ظل ظروف مختلفة، فالتطور التاريخي قد أفرز معاني متعددة للمواطنة فكراً وممارسة؛ حيث تأثرت بالتيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية المعاصرة، كما يلاحظ بأن مفهوم المواطنة هو المبدأ الأساسي والرئيس للديموقراطية، فلا وجود ولا معنى لأي نظام ديمقراطي دون تحقيق لمفهوم المواطنة.

ويشير (السيد ياسين، ٢٠٠٥، ٦٨) بأن هناك صورًا جديدة للمواطنة في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة، وهي:

١- المواطنة الأيكولوجية: وتتعلق بحقوق والتزامات "مواطن الأرض".
٢- المواطنة العالمية "الكوزموبوليتانية": وتعني كيف ينمي الناس اتجاهاً إزاء المواطنين الآخرين والمجتمعات والثقافات الأخرى عبر الكوكب.
٣- المواطنة المتحركة: وتعنى بالحقوق والمسؤوليات للزوار، لأماكن أخرى ولثقافات أخرى.

من مضمون تعريفات المواطنة يمكن القول: إن تعريفات المواطنة تدور حول تحديد حقوق وواجبات يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو وطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله بقناعة على المشاركة في جميع مجالات الحياة، وفي هذا السياق تعني المواطنة المساواة الكاملة بين المواطنين والالتزام الكامل من جانب المجتمع والدولة بنظام محدد من الحقوق والواجبات والعيش المشترك بين الجميع، والمشاركة الفاعلة والفعالة في شئون المجتمع.

ثانيًا- أبعاد المواطنة وخصائصها:

المواطنة مفهوم تاريخي معقد، له أبعاد عديدة منها ما هو مادي، وقانوني، وثقافي، وسلوكي، واجتماعي ... الخ، وبالتالي يمكن أن نحدد تلك الأبعاد بالتالي: (ظاهر الجبوري، ٢٠١٠، ٢٧٣).

١- **البعد القانوني:** فمن المؤكد أن المواطنة هي في المقام الأول وضع قانوني، وهذا الوضع يشمل قبل كل شيء حق التصويت والانتخاب، لكنه أيضاً مجموعة حقوق وحريات يجب أن يتمتع بها المواطن دون قيود غير التي يفرضها المجتمع، فالمواطنة قانونياً تعني: علاقة الفرد بالدولة كحقيقة جغرافية وسياسية تُحددها وتحكمها النصوص الدستورية والقانونية والتي تحدد وعلى قاعدة المساواة الحقوق المختلفة للأفراد والواجبات التي عليهم تجاه المجتمع، والوسائل التي يتم من خلالها التمتع بالحقوق والإيفاء بالواجبات، وعادة ما تكون رابطة (الجنسية) معياراً أساسياً لتحديد من هو المواطن وبناء عليها تترتب الحقوق والواجبات السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية.

٢- **البعد الاجتماعي:** إن نقطة تحديد الفرد بالمواطن هي الانتماء لمجموعة من الأفراد (المواطنين) في رقعة جغرافية محددة ومعترف بها داخلياً وخارجياً، والانتماء محاولة لتشكيل الهوية، ومن ثم الولاء تبعاً لفهم تلك الهوية وكينونتها.

٣- **البعد السياسي:** تبدو المواطنة اليوم أقرب إلى نمط سلوكي مدني وإلى مشاركة نشطة ويومية في حياة المجتمع أكثر مما هي وضع قانوني مرتبط بمنح الجنسية؛ فالمواطن الصالح مشارك في الحياة العامة بكل تفاصيلها؛ وهذا الوضع يشمل حرية تشكيل الأحزاب، وحق التظاهر والاعتصام، والمساهمة في تشكيل النظام السياسي.

٤- **البعد الثقافي- السلوكي:** إن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع مرتبط إلى حد بعيد بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع؛ فالعادات والقيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية تعمل بشكل لا واع على اندماج الذات بالحياة الاجتماعية وفق شروط خاصة تحددها الجماعة، وبالتالي تحديد الحقوق والواجبات وممارستها على أرض الواقع.

كما تتميز المواطنة بخصائص محددة، وإدراك المواطن لها في غاية الأهمية؛ لأنه يدفعه إلى التمسك بها ويسهم في دعوة غيره إليها، وفي وقاية المجتمع من الأخطار الداخلية والخارجية، ومن خصائص المواطنة ما يلي: (إلهام فرج، ٢٠١٥، ٢٠).

١- **خصائص معرفية:** وتشمل الوعي بحقوق الإنسان ومسئولياته، وفهم دور القانون وأهميته وعملياته، والتعرف على مشكلات المجتمع والمعرفة التاريخية والجغرافية للوطن الذي يعيش فيه الفرد، والمعرفة بمؤسساته ومشكلاته وقضاياه.

٢- **خصائص مهارية:** وتشمل امتلاك الفرد أساليب المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، واتباع قواعد السلوك الصحيح الذي يراعي حقوق الإنسان.

٣- **خصائص وجدانية:** وتشمل تقدير القيم السياسية مثل: (الحرية – الديمقراطية – العدالة– المساواة– السلام– التعاون– الانتماء– العدل).

ثالثاً– مكونات المواطنة:

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية لا تتحق إلا من خلالها، وتتمثل هذه المكونات في: (أماني طه، فاروق عبد الحكيم، ٢٠١٣، ٢١-٢٢).

١-**الانتماء:** يمثل الانتماء أحد مكونات المواطنة الأساسية، فمن لوازم المواطنة الانتماء للوطن، والانتماء شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه.

٢-**الحقوق:** إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقًا يتمتع بها جميع المواطنين، وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع، منها: حفظ الدين، حفظ حقوقه الخاصة، توفير التعليم، تقديم الرعاية الصحية، تقديم الخدمات الأساسية، توفير الحياة الكريمة، العدل والمساواة.

٣- **الواجبات:** تختلف الدول عن بعضها البعض في تحديد درجة ونوعية الواجبات المترتبة على مواطنيها باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، مثل المشاركة السياسية في الانتخابات، احترام النظام، التصدي للشائعات المغرضة، عدم خيانة الوطن، الحفاظ على الممتلكات، المحافظة على المرافق العامة، الدفاع عن الوطن، هذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

٤-**المشاركة المجتمعية:** فمن أبرز مكونات المواطنة أن يكون المواطن مشاركًا في الأعمال المجتمعية، والتي من أبرزها الأعمال التطوعية، وتقديم النصيحة للمواطنين وللمسئولين، مما يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة.

٥-**القيم العامة:** وتعني أن يتخلق المواطن بالأخلاق السامية، والتي منها: الأمانة، الإخلاص في العمل، والصبر، والتعاضد، والتناصح.

المحور الثاني- تربية المواطنة "المفهوم، التحديات":

أولاً- تربية المواطنة وأبعادها المتنوعة:

يتداول مصطلح تربية المواطنة على نطاق واسع في الأنظمة التربوية العربية والعالمية، وتشتمل أدبيات المواطنة على مصطلحين لتربية المواطنة هما: تربية المواطنة الضيقة وتربية المواطنة الواسعة، فالمفهوم الأول يركز على النظر إلى تربية المواطنة بوصفها مادة دراسية تقدم تحت مسميات مختلفة: التربية الوطنية، أو الدراسات الاجتماعية، وتركز على الجانب المعرفي المتعلق بالجوانب التاريخية والجغرافية والعادات والتقاليد، بينما ينظر المفهوم الثاني إلى تربية المواطنة على أنها هدف للنظام التعليمي بأكمله؛ فوظيفة المؤسسات التعليمية إعداد الطلبة لأدوار المواطنة المختلفة انطلاقاً من كون المواطنة مهارات وقيماً مكتسبة بالممارسة، وكلما تم تزويد الطلبة بقيم ومهارات المواطنة ومعارفها زادت فرص مشاركتهم المستقبلية في شئون وطنهم (سيف المعمري، ٢٠١٤، ٤٧).

وتربية المواطنة هي أوسع وأشمل من مجرد تدريس مقرر" الدراسات الاجتماعية"، فهي إذا كانت تتضمن- بطبيعة الحال- دراسة لمحتوى معرفي في حقوق المواطنة وواجباتها، إلا أنها تتعدى ذلك وتتجاوزه إلى حد بعيد، فتربية المواطنة "لا تتوقف على مجرد تعلّم الحقائق الأساسية المتعلقة بمؤسسات الدولة وديناميات الحياة السياسية فيها فحسب، وإنما تتضمن كذلك اكتساب المتعلم لقاعدة عريضة من المهارات والميول والاتجاهات والولاءات التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بممارسة الفرد لأدوار المواطنة، فالأطفال لا يكتسبون تلك الفضائل والولاءات من مجرد دراسة مقرر فى التربية الوطنية، وإنما يتعين أن تكون تلك الفضائل والولاءات حاضرة ومؤثرة من خلال النظام التعليمى بأسره" (هاني فرج، ٢٠٠٤، ٩)، وبالتالي تتجاوز تربية المواطنة مجرد تضمين مبادئ المواطنة في المقررات الدراسية إلى تصور أنشطة تفاعلية تهدف إلى إشعار الطفل بصفة المواطنة وتحقيقها فيه، عن طريق تنظيم أنشطة تربوية تتضمن الوضعيات التي سوف تساعد على ترسيخ قيم المواطنة لدى الأطفال(Sjoerd Karsten, 2002, 170).

وتعد تربية المواطنة امتداداً لمجال بحثي قديم في الخمسينيات أطلق عليه "التنشئة السياسية" والذي كان يركز على دور المدرسة في إعداد المواطنين للحياة الديمقراطية، وتعزز ذلك التوجه نظراً لإهتمام السياسيين بزيادة مشاركة افراد المجتمع في الحياة السياسية في كثير من دول العالم، وتعزيز الشرعية الديمقراطية، أما في الثمانينيات فإن نقص المعلومات حول تنشئة ومشاركة المواطنين أدى إلى ضعف النشاط البحثي في ذلك الميدان، ثم زاد الإهتمام في فترة التسعينيات بهذا الميدان نظراً إلى التوجه العالمي للإهتمام بنشر الديمقراطية في الدول الناشئة الجديدة في أوروبا الشرقية والدول النامية(خالد صلاح، ٢٠١٧، ١٣٣).

وتربية المواطنة يقصد بها عملية التنشئة الاجتماعية التي تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته فكرياً وروحياً واجتماعياً وإنسانياً، والواعي لحقوقه والملتزم بواجباته، والمؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة للناس كافة، والمعتز بانتمائه إلى وطنه، والمتحلي بالروح العلمية والموضوعية والسلوك الديمقراطي، والمتسم بالوسطية والتسامح والاعتدال، فتربية المواطنة هي: تربية على حقوق الإنسان والديمقراطية عبر منهجية شاملة تربط بين المعرفة والوجدان والأداء، تربية على ثقافة أداء الواجبات قبل أخذ الحقوق، تربية على ثقافة التسامح والحوار والسلام والمبادرة وخلق فرص عمل جديدة، لا على التكيّف مع البيئة فقط، كما أنها تربية على الأسلوب العلمي، والتفكير النقدي في المناقشة والبحث عن الوقائع والأدلة وتحمّل المسؤولية تجاه حقوق الأفراد والجماعات بما يؤدي إلى تماسك المجتمع ووحدته (محمود السيد، ٢٠٠٦، ٢٧٤).

وتتوجه تربية المواطنة إلى تدريب الأطفال على الشراكة في أوطانهم، والتمكن من المهارات اللازمة لتفعيل دورهم في المجتمع بوصفهم مواطنين في الحاضر وفي المستقبل، فهي مجموعة من المعارف والسلوكيات والمواقف التي تسمح للأطفال بالاعتراف بالقيم المطلوبة من أجل الحياة المشتركة، وبحرية الاختيار والتصرف، كما أنها تربية من أجل الحرية والديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وتنمية الحس الأخلاقي والمدني(Arthur,J.2008,11)، وهي بذلك عبارة عن نموذج يلخص كيف يمكن للتربية أن تطور المعارف والمهارات والقيم والمواقف التى يحتاجها المتعلمون للعيش فى عالم يتميز بالعدل والسلام والتسامح والاستدامة.

وتهدف تربية المواطنة إلى تزويد الناشئة بالخبرات والمعارف والمهارات اللازمة للعيش في مجتمع ديمقراطي، وبناء أشخاص لهم وعي واضح بحقوقهم وواجباتهم، وبأهمية المشاركة في السياق الاجتماعي والسياسي، يكونون قادرين على تبرير مطالبهم، ورغباتهم، وحاجاتهم الاجتماعية، وقادرين على إدراك الاختلاف وقبوله،(Aline, M,2010 , 10)، **وهي بهذا تنطلق من ثلاثة أبعاد أساسية هي: البعد المعرفي، والبعد الوجداني، والبعد الأدائي أو المهاري:**

ففي البعد المعرفي: لابد أن يتعرف النشء– الطفل– هويته وانتماءه وعلم بلاده، ونشيده الوطني، والمناسبات الوطنية، وتاريخ وطنه، وجغرافيته، وتراثه ولغته، ودستوره، وأنظمته، وحقوق الإنسان، وعلاقات وطنه بالأوطان الأخرى، والتحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه وطنه.

ويتضمن البعد الوجداني: جملة من المشاعر والقيم والمواقف والاتجاهات؛ اعتزازاً واحتراماً وحرصاً وانتماء ومحبة وتعلقا مثل: حب النظام والعدل والمساواة، والإحساس بالكرامة، والشعور بالمسئولية، والإحساس بالاستقلال، واحترام القوانين والأنظمة واحترام التعددية والتعلق بالقيم الإنسانية.

أما البعد الأدائي أو المهاري: فيتمثل في السلوك والممارسة والصدق في القول والعمل والمبدأ والتطبيق والدعوة والممارسة، والتعبير عن المواقف والمشاركة في اتخاذ القرارات، ووضع الحلول، وقبول التعددية والاختلاف والدفاع عن حقوق الآخرين، ونبذ التعصب والعنف والعنصرية (محمود السيد، ٢٠٠٦، ٢٧٥).

وبذلك تستند تربية المواطنة إلى مدخلين أساسين هما: (عبدالله الخياري، ٢٠٠٧، ١٦).

- **مدخل معرفي:** يقوم على تعزيز المبادئ والقيم الإنسانية والحضارية الموجودة في المنهج أو تضمينها إياه إن لم توجد.
- **مدخل الاتجاهات الوجدانية والسلوكيات والمهارات:** ويقوم على تعزيز الأنشطة والممارسات التربوية المفضية لإكساب الطلاب القيم والمهارات والاتجاهات الإيجابية تجاه المواطنة.

ويشكل المدخل الثاني الهدف المنشود من تربية المواطنة بحكم أن جوهرها ممارسة تأثير إيجابي في سلوكيات الأفراد تجاه قضايا المواطنة والتعايش مع الآخرين في وطن منفتح على أمم وثقافات أخرى.

ويشير (سيف المعمري، ٢٠١٤، ٤٨)، (سيف المعمري، ٢٠١٢، ١٤) أن تربية المواطنة تتضمن أربعة أبعاد رئيسة:

١. **التربية من أجل معرفة الحقوق والواجبات:** ويغطي هذا البعد الجوانب التشريعية التي تنظم علاقة المواطن مع الحكومة، وعلاقته مع مؤسساتها، والحقوق التي يحصل عليها، وهي حقوق متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وبناء رؤية واضحة عن هذا البعد يساعد المواطنين الصغار على فهم طبيعة الدولة المدنية التي تقوم على أساس المساواة بين المواطنين في الحصول على الحقوق والامتيازات دون تمييز ينطلق من نظرة مذهبية أو اجتماعية.

٢. **التربية من أجل فهم الهوية الوطنية:** فلكل مجتمع هويته الوطنية التي تتكون من مجموعة متعددة من العناصر المادية والمعنوية، وتبرز هذه العناصر العادات والتقاليد وآليات التفاعل بين الناس، والقيم التي تحكم هذا التفاعل، ومن ثم يحتاج الأفراد إلى دراسة كيفية تطور هذه الهوية الوطنية ومميزاتها وقيمها التي من واجبهم الحفاظ عليها، ودور الحكومة في الحفاظ على الهوية، ودورهم بوصفهم مواطنين في الحفاظ على هذه الهوية.

٣. **تربية من أجل تعزيز الانتماء:** يتميز أي مجتمع بتعدد انتماءات أفراده، فالفرد متعدد الانتماءات بطبعه، وهذا شيء طبيعي في الحياة البشرية، ويكمن دور الدولة في نقل الفرد من الانتماءات الفرعية إلى الانتماء الوطني، ويكون ذلك عندما تقوم علاقة الدولة بمواطنيها على المساواة والعدالة، وأن يكون الانتماء الوطني في قمة هذه الانتماءات.

٤. **تربية من أجل تعزيز المشاركة:** وتعتبر المشاركة من عناصر المواطنة المهمة، ويكمن دور مؤسسات التنشئة وموسسات التمكين في تعريف المواطنين بأنواع المشاركة السياسية وأهميتها، والقوانين التي تنظمها، والمجالس التي تتم من خلالها والشروط التي تحكمها.

وثمة من يفرق بين ثلاثة مفاهيم في مجال تربية المواطنة وهي:

١. **التربية عن المواطنة** Education about Citizenship : من خلال تزويد الطفل ثقافة وتاريخ النظام السياسي للبلد، ويكون بصورة مباشرة عن طريق التلقين.

٢. **التربيـة مـن خـلال المواطنـة** Education through citizenship: وذلك عبـر المشـاركة المباشـرة للأطفـال بالأنشـطة التعليميـة المختلفـة سـواء داخـل المؤسسة التعليمية أو خارجها.

٣. **التربيــة مــن أجـل المواطنــة، أو علــى المواطنــة:** Education for citizenship : وتشـمل الخبـرة بأبعادهـا المتعـددة فكـراً ونزوعـاً وأداءً، معرفـة وفهماً ومهارات وقيماً، وذلك عن طريق بنـاء برامج وأنشـطة مختلفـة تراعـي احتياجات كل متعلم، ويكون التركيز هنا على الجوانب المهارية والوجدانية المعرفية، بمعنى برامج شاملة لا تقتصر على جانب محدد (سيف المعمري، ٢٠٠٦).

والقضية الأساسية في هذا المجال أنه من السهولة تنفيذ التربية عن المواطنة من خلال المناهج وأساليب التدريس، ولكن من الصعوبة بمكان تحقيق التربية على المواطنة أو تربية المواطنة؛ لأنها تربية ذات أبعاد محلية وعالمية في الوقت ذاته، ولا تقف على الجانب المعرفي وحده وإنما تتجاوزه إلى النقد والتفكير الناقد، ولا تركز على الثقافة السياسية وحدها، وإنما تركز على القيم الإنسانية المشتركة بين الشعوب.

وتربية المواطنة لا يمكن تعلمها من الكتب والمقررات الدراسية وحدها، بل تعتمد بالدرجة الأولى على الممارسات والتطبيقات والأنشطة التي تجري وتتم في المدرسة والبيئة المحلية أسرة ومجتمعاً؛ إذ لا يكفي على الإطلاق أن يعرف المواطنون مبادئ المواطنة ومعناها الحقيقي وقيمها وأبعادها، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات، بل يجب أن يقوم هؤلاء المواطنون بالممارسة العلمية بالفعل على أرض الواقع ، ويكون ذلك بصورة جماعية وباهتمام الجميع (محمود السيد، ٢٠٠٦، ٢٧٦).

وفي ضوء ماتقدم، فإن تربية المواطنة تتضمن المبادئ الرئيسة التالية:

- أن التربية فعل سياسي، والسياسة فعل تربوي، ولا يمكن الفصل بين الاثنين، فكلاهما يستهدف المواطن كفرد أو كعضو في جماعة؛ ليس من أجل إعادة إنتاجه على نحو يضمن خضوعه لأصحاب السلطة والمصالح داخل المجتمع، بل يستهدف تكوين المواطن الحر القادر على الإسهام بفعالية في كل مناشط

مجتمعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع غيره من المواطنين.

- يخطئ من يظن أن برامج تربية المواطنة هي مجرد مجموعة من المعارف السياسية أو الاجتماعية، تقدم للطلاب فقط في سياق المنهج الدراسي بأشكال مختلفة، ولكنها مجموعة متكاملة ومترابطة من المهارات، التي ينبغي على النظام التعليمي ككل أن يعمل على تنميتها وتهيئة المجال لممارستها، من خلال مشاركة نشطة وفعالة من جانب كل المشاركين في العملية التعليمية، كما ينبغي أن تستوعب بشكل واضح ومحدد كل أشكال النشاط المدرسي، بما يتضمنه من تفاعل مع المجتمعات المحلية والقومية والعالمية.
- تربية المواطنة سوف تؤدي إلى تغيرات إيجابية في اتجاهات الناشئة والشباب وسلوكياتهم ومواقفهم؛ مما يؤدي إلى التقليل من انفصالهم وعزلتهم عن المجتمع، في الوقت الذي تزيد فيه مشاركتهم في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع.
- تؤدي تربية المواطنة دورًا مهمًا في تطوير الحياة الاجتماعية كتقليل حدة العنف ورفع مستوى المشاركة.
- هناك ثلاثة مسارات أساسية لتربية المواطنة في ظل المتغيرات العالمية والمحلية، وهي: (سامي نصار، ٢٠١٦، ٨٩-٩٠).

- **المعرفة والفهم اللازمان للمواطن المثقف:** وتتضمن الموضوعات التالية: حقوق الإنسان، والفروق القومية والإقليمية والعرقية والدينية، خصائص النظام السياسي، وأشكال الديمقراطية، والمجتمع الدولي ومؤسساته.
- **تنمية مهارات البحث والاتصال:** وتتضمن مهارات التفكير في القضايا السياسية والأخلاقية والروحية والاجتماعية والثقافية، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، من خلال اكتساب مهارات تحليل المعلومات وتحديد مصادرها، والمشاركة في المناقشات والمناظرات.
- **تنمية مهارات المشاركة والعمل المسئول:** وتتضمن مهارات الحوار والتفاوض حول اتخاذ القرار، والمشاركة المسئولة في أنشطة المجتمع المدرسي، وكذلك الإسهام في تنمية المجتمع المحلي والإقليمي والدولي.

وتربية المواطنة موضوع هذا البحث، تستهدف محاولة تزويد الأطفال (الأطفال هنا: كل إنسان لم يتجاوز عمره ثمانية عشر عامًا) بمجموعة من القيم

والمعارف والاتجاهات والأفكار التي تؤهلهم للعيش في مجتمع ديمقراطي، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية؛ وذلك بهدف تطوير معارف الطفل بالأمور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولي.

ثانيًا– أهمية تربية المواطنة للطفل العربي:

لتربية المواطنة أهمية كبيرة، فكل إنسان يولد مواطنًا، ولكن من خلال عملية تربية المواطنة، يتحول إلى مواطن صالح، ومن إنسان غير فاعل، إلى مواطن فاعل، وبالإضافة إلى ذلك تتمثل أهمية تربية المواطنة فيما يلي: (سيف المعمري، ٢٠٠٢، ٢٠).

- **تدعم وجود الدولة الحديثة:** فالدولة الحديثة تتميز بسيطرتها على مساحة من الأرض لكل مواطن جزء منها، وفيها يدلي الكثيرون بأصواتهم الانتخابية، ويمكن أن يطبق القانون إذا كانت هذه الدولة تعرف من هم مواطنوها، وهم بدورهم يمكنوها من القيام بوظيفتها عن طريق دفع الضرائب والرسوم، وتربية المواطنة تمكن الطلاب من فهم طبيعة الدولة ووظائفها.
- **تنمي الديمقراطية:** لابد من تدريس المواطنة الديمقراطية؛ لأنه لايوجد شخص قد ولد ديمقراطيًا، ومجرد وجود المؤسسات الديمقراطية لا يعد كافيا في حد ذاته لكي يصبح الأفراد ديمقراطيين يقدرون قيم الديمقراطية، فالإجراءات والقواعد شيء واتجاهات الأفراد أو الشعور بالمواطنة شيء آخر.
- **تنمي المعارف المدنية:** فهي تزود الطلاب بمعلومات حقيقية عن المؤسسات الديمقراطية المحلية والدولية، وهذه المعلومات تشكل أحد جوانب تربية المواطنة.
- **تنمي مهارات الطلاب:** هناك مهارات للمواطنة ينبغي أن يتعلمها الطلاب منها: كيفية الحوار، وكيفية اتخاذ القرار، وفهم الكرامة والشخصية، وهي مهارات تنمو من خلال تربية المواطنة.
- **تسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع:** فتربية المواطنة مهمة نتيجة ظهور العديد من المشكلات في المجتمعات تتطلب الحد من تفاقمها من أهمها: مشكلات عدم الانتماء، واللامبالاة، والإحجام عن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.

إن تربية المواطنة مهمة لجميع المجتمعات، ولكل الدول؛ لأن هناك كثير من الأشياء المتعلقة بالوطن ينبغي على كل فرد أن يلم بها ليكون مواطنًا صالحًا، فالمواطنة تتطلب تربية مقصودة لجميع جوانب المواطنة المعرفية، والوجدانية، والمهارية، وهذا ماتقوم به المؤسسات التربوية المختلفة في المجتمع، ولأن قيم المواطنة مكتسبة فإن تربية المواطنة هي المسئولة عن إعداد الأجيال وتربيتهم، وهي المسئولة أيضًا عن تنمية قيم المواطنة لدى أفراد المجتمع في مواجهة التحديات المختلفة.

ثالثًا– مبررات الاهتمام بتربية المواطنة للطفل العربي:

هناك مجموعة من العوامل التي تتداخل فيما بينها، وتدفع المجتمعات إلى تربية المواطنة لدى النشء سواء أكانت هذه العوامل داخلية نابعة من المجتمع نفسه، أم خارجية مفروضة عليه من الخارج بحكم انتمائه للمجتمع العالمي، ومن تلك العوامل: (حنان كمال، ٢٠١٣، ٤٠)، (أماني طه، فاروق عبد الحكيم ٢٠١٣، ٤٣).

١–ازدياد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف والعمليات الإرهابية ليس فقط في بلدان العالم الثالث، بل أيضًا في قلب العالم الغربي.

٢– تأسس بروز فكرة العولمة التي اعتمدت على التوسع الرأسمالي العابر للحدود، وثورة الاتصالات والتكنولوجيا والحاجة لمراجعة مفوم المواطنة الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية، وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعيًا.

٣–نمو الاتجاهات الأصولية والدينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية، ووصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي؛ حيث أدى التطرف في ممارستها إلى تفضيل الأفراد لمصالحهم الضيقة، وتهديد التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص.

٤–انتهاك حقوق المواطنة في العديد من البلدان التي لم تترسخ بها فكرة التحول الديمقراطي والحاجة لإعادة مفهوم المواطنة.

٥-أن العالم يتجه أكثر وأكثر نحو الديمقراطية، وهذا يفرض على الدول الاهتمام بالتربية السياسية للشباب، ويعتبر موضوع المواطنة من أبرز موضوعات التربية السياسية.

٦-أحدثت التغيرات السريعة وغير المسبوقة في المجتمعات المعاصرة بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في تلك المجتمعات، خاصة وأن التغيرات التي حدثت ومازالت تحدث لم تكن متوازنة ومتدرجة من ناحية، ولم يكن بعضها مخططاً تخطيطاً دقيقاً من ناحية أخرى، وكان لذلك كله آثاره السلبية على الشباب بصفة خاصة، تمثلت في زعزعة الانتماء الوطني وإضعافه لدى بعض الشباب من شرائح المجتمع المختلفة.

٧-أكدت عدة دراسات وجود علاقة إيجابية بين درجة المواطنة لدى الأفراد وبين معدلات التنمية وتقدم المجتمع، أي أنه كلما زادت درجة ومعدلات المواطنة لدى الأفراد في أي مجتمع، زادت معدلات التنمية وتقدم ذلك المجتمع.

رابعًا- التحديات التي تواجه تربية المواطنة في العالم العربي:

لقد شهدت بعض المجتمعات العربية منذ عام ٢٠١٠م مرحلة دقيقة كشفت عن توق المواطن العربي إلى تحقيق المواطنة الحقة، المبنية على حرياته وحقوقه وتأمين العدالة الاجتماعية للجميع، لكن هذه المرحلة كشفت أيضًا عن مجموعة من التحديات التي تواجه تربية المواطنة، وأهمها ما يلي: (مؤسسة أديان، ٢٠١٤، ٤٧:٤٨).

١- **هيمنة النزعة الشمولية:** تاريخيًا، نزعت بعض الدول العربية إلى محو التنوع والتعددية في سعيها إلى التوحيد القسري للفئات الاجتماعية والسياسية المتعددة، ومحاولة فرض مبدأ " الثقافة الأحادية" والأيديولوجيات الشمولية، وهذا ما يُفقد المجتمع حيويته ويجعله عاجزًا عن تقديم إسهاماته في تطوير الحياة الاجتماعية والمساحات العامة، عبر تفاعل مكونات المجتمع على تنوعها واختلافها بحرية خلاقة.

٢- **غياب المعرفة بالآخر وضعف ثقافة الحوار** التي تسعى إلى الإثراء المتبادل بين المجموعات المتعددة، وعدم اهتمام التربية والمناهج التعليمية بالإضاءة على الإرث المتنوع داخل الوطن وعلى تقديم قراءة شاملة للتاريخ الوطني، واعتماد الفوقية من قبل بعض الفئات الاجتماعية أو السياسية أو العرقية تجاه

الجماعات الأخرى يؤدي في كثير من الأحوال إلى نمو التعصب في المجتمع، ويصل في بعض الحالات إلى العنف تجاه الأقليات أو المختلفين ثقافيًا أو دينيًا.

٣- **التعصب الديني والتحامل الاجتماعي والثقافي** الذي ينتج عن الخطابات الفئوية المنغلقة على ذاتها والرافضة لمبدأ التنوع، على مستوى الجماعات الدينية أو الثقافية أو الإثنية أو القبلية الخاصة، وغالبًا ما يترافق ذلك مع تعميم صور نمطية سلبية عن الآخر، تُسقط عنه كرامته الإنسانية الأصيلة، ما يفتح الباب للتصرفات المبنية على التمييز أو التهميش أو حتى العنف تجاهه.

٤-**العنف ضد الآخر**: يمكن للعنف أن يأخذ أشكالًا مختلفة، خاصة إذا كان مبنيًا على على التمييز بين الناس، فقد يكون أحيانا غير مباشر عبر تهميش مناطق معينة وحرمانها من التنمية والخدمات العامة، ويكون أيضًا عبر تجييش الرأي العام في الإعلام والخطاب السياسي أو الديني ضد فئة من الناس، وقد يتحول العنف إلى صراعات داخل المجتمع، وفي حده الأقصى يصل العنف إلى قتل الآخر، الذي يمثل الاختلاف الفكري أو الثقافي أو السياسي، وعلى مستوى أشمل يفتح الباب أمام الحرب الأهلية بين أبناء المجتمع الواحد، من هنا تكمن أهمية أنه لا بد أن تترافق ثقافة التنوع مع التربية على اللاعنف والديمقراطية والاحتكام إلى المؤسسات الشرعية.

٥-**أزمة الديمقراطية في عدد من بلدان الوطن العربي**، ساهمت – ولا تزال– أولوية السلطة والدولة في تراجع البعد الديمقراطي، وتهميش المواطنة في الدولة، حيث إنه مازالت كثير من دول المنطقة العربية في دور التكوين، وبحاجة إلى مزيد من التطور والنمو، نتيجة للتعددية العرقية، والطائفية والقبلية التي لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة. ومن هنا فإن النقص في الديمقراطية في بعض الحالات قد يكون مدخلًا للتمييز بين المواطنين ومدى نيلهم حقوقهم الفردية والمدنية والسياسية، ما يسبب تداعيات اجتماعية وحقوقية واسعة (لطيفة خضر، ٢٠٠٦، ٢٢٥:٢٢٦).

٦- **التعليم وإشكاليات تربية المواطنة**: من الملاحظ "أن النظم التعليمية العربية نظم تقليدية محافظة في مجموعها، وتابعة كلها للنظام السياسي، تعمل بتوجيهاته ووفق رغباته وأوامره، ومن ثم فإن القيم السياسية التي يلتزم بها

النظام التعليمي– سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو حتى دينية– تعكس إلى حد بعيد وجهة نظر الدولة، وبالتالي فإن الأهداف العامة للسياسات التعليمية تعكس الرؤية الرسمية للدولة لما يجب أن يكون عليه المواطن، ولما يجب أن تكون عليه المواطنة، وهنا يكمن الفرق بين الرؤية الرسمية للمواطن والمواطنة وبين رؤية المواطن لذاته ولحقوقه وواجباته كمواطن" (سامي نصار، ٢٠٠٥، ١٩٤).

إن هيمنة الثقافة الرسمية للمؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية، وتغليب مصلحتها على مصلحة الفرد يؤثر في النظام التعليمي بشكل كبير في معظم دول العالم، إذ يتم تسييس توجهات التعليم ومناهجه، وتوجيه الفكر لاتجاهات معينة تخدم مصلحة هذه المؤسسات، وتنتهك حق الاختيار لعموم المواطنين (Scott,2002,205). ومن ثم فإن البرامج التعليمية في المدارس يتم تصميمها لتأتي بمخرجات تتوافق مع أهداف المؤسسات الرسمية، وتعد قولبة الفكر هذه مناقضة لحقوق الطفل، بما فيها في الحصول على المعلومات وحقه في الاختيار، فهي تدفع باتجاه زج الطفل في القوالب الجاهزة ليخرج نمطاً مكرراً لفكر وتوجهات معينة خططت لها المؤسسات الرسمية. كما أن العملية التعليمية تبتعد تمامًا عن أي إهتمام " بالمواطنة" حقًا وممارسة، وعن التدريب على المشاركة سواء الصفية أو اللاصفية وعن كافة الأنشطة المحفزة للتفكير والنقد (شبل بدران، ٢٠١٨، ٢٧). وهكذا فإن تبعية النظم التعليمية العربية للنظام السياسي يمكن أن يخرج تربية المواطنة من محتواها ويكرس سلبية المواطنين، وذلك واقع المدرسة في كثير من المجتمعات النامية، كما أن تغيير الثقافة القائمة في المدارس لتخدم تربية المواطنة يتطلب إحداث تغيير جذري لمنظومة القوى في المؤسسات التعليمية.

خامسًا– المحاور الرئيسة لتربية المواطنة للطفل العربي:

إن تحقيق تربية المواطنة للطفل يتطلب العمل في إطار محاور رئيسة ذات علاقة مباشرة وأهمية أساسية في خلق بيئة موائمة للتمكن من المهارات اللازمة لتفعيل دور الطفل/المواطن في مجتمعه، ومن هذه المحاور: (هند الخليفة، ٢٠١١، ٢٢٧).

١. **حقوق الإنسان:** وهو المحور الذي ينظم تربية المواطنة، ويتضمن قواعد العلاقات بين الأفراد التي تسمح بعيش مشترك أفضل، وتجعل العلاقة ممكنة

بين الأخلاق الشخصية لكل فرد وبين القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتتضمن تربية المواطنة في هذا المجال تعريف الطفل بمفاهيم حقوق الإنسان ومحتوياتها في النصوص القانونية، وقيم العدالة والحرية والتضامن، وعليه أن يسعى لتطبيقها من خلال احترامه لذاته وللآخر، ومن خلال النظام الداخلي في الحياة المشتركة في المدرسة.

٢. **الديمقراطية:** نظام اجتماعي وسياسي، يعترف بالقرارات التي تنتج عن الحوار في المؤسسات، ويؤكد على المبادرة والحريات العامة والعيش باحترام مع الآخر في إطار ثقافة الحوار، وهكذا فإن حقوق الإنسان تمثل إطاراً للديمقراطية، وتؤدي إليها، ويمكن أن تكون البيئة المدرسية وسطاً مناسباً للتدريب على احترام حقوق الإنسان الذي يؤدي إلى الديمقراطية، ويتطلب ذلك أن تكون مشاركة الطلاب فاعلة في جميع الهيئات والأندية والمجالس الطلابية.

٣. **التنمية:** وهي أساس ضروري لممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعد بدورها من شروط تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تربية المواطنة أن تتوجه إلى تمكين الأطفال من الكفايات والمهارات اللازمة المتوافقة مع حاجات التنمية وأهدافها.

٤. **السلام:** الوصول إلى درجة عالية من السلام يشير إلى الوضعية التي يتمكن فيها المجتمع من حل الصراعات دون عنف، والتعايش بين الفئات المتباينة وتقبل الاختلاف، وهذه الوضعية مرتبطة بحقوق الإنسان وبالديمقراطية، فالسلام مصدره احترام حقوق الإنسان والتنمية واحترام البيئة، ويمكن لكثير من الأنشطة المدرسية أن تعزز ذلك من خلال التعاون وحلقات حل النزاعات دون عنف... وغيرها من الأنشطة.

وباستعراض المحاور الرئيسة السابقة لتربية المواطنة، يمكن للباحث تحديد واستخلاص أبرز القيم اللازمة لتربية المواطنة للطفل العربي، وذلك على النحو التالي:

المحور الثالث– أبرز القيم اللازمة لتربية المواطنة للطفل العربي:

ترتبط المواطنة بمنظومة متكاملة من القيم التي يصعب تجزئتها، وإن وحدة المجتمع القائم على المواطنة ترتبط بتبني أفراده لهذه القيم وممارستها في حياتهم العامة، وتؤدي مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة دوراً مهماً ومؤثراً في تربية

المواطنة للطفل، بالاهتمام بإكساب الطفل مقومات هذه القيم من مفاهيم إيجابية ترتبط بها وتشتق عنها، وجميعها مفاهيم لها طابع اجتماعي خلقي يرتبط بالعلاقة التفاعلية مع الآخرين وطرق وفنيات التعايش معهم، ويمكن تناول أبرز القيم اللازمة التي تسهم في تربية المواطنة للطفل العربي على النحو التالي:

١- التسامح:

أصبح البحث عن ثقافة التسامح وتأصيلها فى نفوس المتعلمين أولوية إنسانية وحضارية بهدف الردّ على تزايد العنف، والتمييز، والاستبعاد، وعدم احترام حقوق الإنسان الأساسية، فمما لاشك فيه أن تربية المواطنة تتطلب التربية على التعددية، وقبول الاختلافات الثقافية ومعالجة المشكلات من منظور عالمي، وهي بهذا تهدف إلى خدمة المجتمعات الإنسانية كافة (UNESCO ,2014, 5)، لذلك فإن القيم الموجهة نحو احترام الآخر والتسامح معه هي القيم التي من شأنها أن تساعدنا على الانتقال من ثقافة الحروب إلى ثقافة السلام المرتكز على التعددية وآلية الحوار بين الثقافات كخطوة أولى نحو عقد اجتماعي وثقافي وأخلاقي جديد في القرن الحادي والعشرين.

ولقد شغلت قيمة التسامح مع الآخر مساحة واسعة في الفكر الإنساني منذ أقدم العصور، أما في العصر الحديث، فقد مارست اليونسكو دورًا بارزًا في هذا المجال عندما أكدت في تصريح المبادئ حول التسامح الصادر عام (١٩٩٥) في مادته الأولى المخصصة لتحديد المفهوم أن التسامح هو شرط ضروري للسلام وللتقدم الاقتصادي وإشاعة روح التضامن بين الشعوب (علي صباغ ، ٢٠١٤، ١١٨).

وبناء عليه تبرز الحاجة إلى تربية المواطن على الحياة في مجتمع يقوم على القيم الإنسانية مثل: التسامح ورفض التعصب العرقي والديني والعقائدي، وبالتالى فإن تعلُّم المواطنة يجب أن يركز على تدريس المعرفة، والمهارات اللازمة لقيام حياة تعتمد على التسامح، وقبول الحقوق المتساوية للجميع (James A. Banks, 2008, 132)، ومن هنا فعلى مدارسنا العربية أن تتخلص من جميع الأفكار المناهضة لقبول الآخر والتسامح معه، وعليها أن تمارس دوراً تربوياً في نشر الإخاء والمحبة ونبذ العنف والتطرف ومهاجمة التعصب بكل أشكاله وتجلياته الإنسانية، فالمدرسة تعتبر المكان الأفضل لإسقاط أفكار التمييز ضد الآخرين،

(أي أولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات أخرى، لشعوب أخرى لأصول أخرى)، وسياسات وبرامج التربية يجب أن تسهم في تنمية التفاهم، والتسامح بين الأفراد، وذلك بهدف تكوين مواطنين منفتحين على الثقافات الأخرى، وقادرين على تجنب النزاعات والصراعات، والعمل على حلها بوسائل سلمية (على وطفة، ٢٠٠٥،٨٨). ويمكن أن نحدد بعض الإجراءات التي يمكن اتباعها لإكساب قيمة التسامح للطفل العربي، وذلك على النحو التالي: (أمل حسونة،٢٠١١، ١٠٨).

- الاهتمام بلغة الحوار؛ على اعتبار أن لغة الحوار هي حجر الزاوية في تعليم الأطفال التسامح.
- تجنيب الطفل التنافس البغيض والمعايرة الكاذبة، فإذا كان التنافس شريفًا وموضوعيًا فإنه يخلق جواً من الألفة وتبادل الخبرة، ويدفع إلى الاعتراف بقدرات الآخرين وتهنئة المتميزين.
- تدريب الطفل على تقويم نفسه وأدائه في المواقف المختلفة، والإقرار بالخطأ بمساعدة وتشجيع من الكبار، حتى يعتاد على الاعتراف بالخطأ ولا ينكره؛ لأن الاعتراف به هو الخطوة الأولى نحو الاعتذار للآخرين وقبوله منهم.
- تعويد الطفل على الاعتذار للآخرين عند الخطأ.
- يجب أن نعلم الطفل كيف يحرص على الأصدقاء.
- توجيه الطفل نحو تقبل الاعتذار من الآخرين، وتشجيعه على ذلك، حتى يكون هذا التسامح تسامحًا خاليًا من التنازل والضعف.
- تدريب الأطفال في الأعمار المبكرة على اكتساب مفاهيم التعاطف والصداقة والتسامح سواء في علاقاته الواقعية بمن حوله، أو في الألعاب التربوية المقدمة له.

٢ – السلام:

يعد السلام من المفاهيم الجدلية التي لا يوجد اتفاق حوله بين المفكرين أو السياسيين أو حتى بين الشعوب؛ وذلك بسبب عدم وجود تعريف قانوني محدد وجامع مانع للسلام، ولكن هناك من يعرف السلام باعتباره حالة من الأمن الإنساني والاجتماعي على المستويين الدولي والمحلي، تكون ناتجة عن شيوع حالة من الاستقرار والتعايش بين الشعوب، وغياب الصراعات والعنف والحروب

والإرهاب، وتأسيس العلاقة بين الشعوب على العدالة والمساواة، واعتماد الحوار وسيلة لحل النزاعات والمشكلات (سامى نصار وآخرون،٢٠١٠، ٥).

وتمثل الدعوة إلى السلام أحد تحديات القرن الحادي والعشرين، وتأتي بيداغوجيا السلام بهدف تنمية وجدانية الفرد المواطن لتكوين سلام داخلي مع نفسه، ولتتكون لديه القدرة على التصالح مع أخيه الإنسان عن طريق تكوين علاقات طبيعية بين الشعوب خالية من الصراعات والعنف والعدوانية، وإذا ما افترضنا أن المواطنة باتت الآن على المستويين المحلي والعالمي، فذلك يعني أننا نعيش في مجتمع دولي تتعاون فيه الأمم فيما بينها من أجل رفاهية وسلامة الإنسان، دون أن تتخلي أي أمة من الأمم على سيادتها واستقلالها وحرية إصدار قراراتها.

ويتمثل دور تربية المواطنة في تكوين المجتمع الدولي في تسليح المواطن بالطرق والأساليب التي من خلالها يستطيع العيش مع جيرانه المحليين ويقدر على التآلف مع جيرانه الخارجيين في المجتمع الدولي (علي صباغ ، ٢٠١٤، ١١٧).

ومنذ إعلان إشبيليا الصادر عن منظمة اليونسكو عام١٩٨٩ والذي وضعه علماء ينتسبون إلى بلدان الشمال والجنوب، وأكدوا أن الحروب ليست ضرورة بشرية أو حتمية بيولوجية، ويمكن استبدالها ومواجهتها بثقافة السلام، زادت الجهود والمبادرات المحلية والإقليمية والدولية تجاه نشر ثقافة السلام، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠٠٠ اعتبار العقد (٢٠٠١-٢٠١٠) عقدًا دوليًا مكرسًا لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ودعت إلى نشر ثقافة السلام من خلال البرامج التعليمية المقدمة للأطفال، والتي يجب أن توفر وسائل مناسبة وقريبة إلى ذهن الطفل؛ لتحفزه نحو ثقافة السلام حتى نبني جيلاً جديداً ننشئه على هذه الثقافة ويعتادها؛ فينبذ العنف، ويتوق إلى السلام والمحبة والوئام والتعايش السلمي مع أقرانه، وذلك من خلال اكتسابه لبعض المفاهيم التربوية الاجتماعية والأخلاقية.

وقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إجراءات في مجال تعزيز ثقافة السلام واللاعنف للطفل؛ أهمها: البرامج التثقيفية في هذا المجال، والتي ترمي إلى إكساب الأطفال المهارات اللازمة لحل الخلافات والصراعات اليومية مثل: المهارات في مجالي التواصل وحل المشكلات، وإتاحة الفرص

للأطفال لكي يعيشوا تجارب إيجابية غنية تعزز إحساسهم باحترام الذات والآخر، والثقة في النفس، وتعزيز الأطفال من فهم الشعوب والثقافات الأخرى فهمًا أفضل من أجل التخفيف من المواقف التقليدية السلبية، وتعزيز التنوع والقيم العالمية (عاطف العبد، ٢٠٠٢، ٣٧).

وفي المحصلة، أصبحت تربية المواطنة في الألفية الثالثة ملزمة بإعداد المواطن الذي يتميز بالخصائص التالية: (علي صباغ ، ٢٠١٤، ١١٩).

- أن يكون قادرًا على الاندماج مع الآخرين، يستمع إليهم ويتعلم منهم ومعهم.
- أن تكون له علاقات شخصية مع أشخاص من دول آخرى.
- أن يكون له زملاء وأصدقاء دوليون في مجال تخصصه أو عمله.
- أن يستطيع مناقشة الثقافات الأخرى بموضوعية ودون تحيز.
- أن تكون له القدرة على التكيف الإيجابي مع المواقف الجديدة، والقدرة على التصرف بفعالية مع الحالات الطارئة، ويندمج ويتعاطف مع أفكار ومشاعر الآخرين.

٣- الانتماء الوطني:

يعد الانتماء الوطني أساس تحقيق المواطنة، ويجب على التربية المواطنية أن تعمل على تغليب الانتماء إلى الوطن على أي انتماء سياسي آخر، فلا يجوز أن يقدم الانتماء أو الولاء السياسي لأي سلطة حزبية في الدولة على الانتماء أو الولاء لسلطة الدولة نفسها، ودور المؤسسات التعليمية هو توضيح أهمية الانتماء الوطني والأسس التي يقوم عليها، ودور الدولة في الحفاظ على حق المواطنين في التمسك بانتماءاتهم، وتوضيح الآثار السلبية التي تلحق بالتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية عند تغليب الانتماءات الفرعية على الانتماء الوطني (سيف المعمري، ٢٠١٢، ١٤).

ويعتبر الانتماء من القيم السياسية التي يكتسبها الطفل خلال نموه نتيجة تفاعله مع الآخرين، وتبدأ بالأسرة، ثم المتفاعلين مع الطفل من المجتمع ثم إلى الوطن، ومسئولية غرس الانتماء لدى الأطفال لا تتوقف على دور الأسرة في غرس هذه القيمة، بل لا بد وأن يشارك فيها كافة مؤسسات المجتمع الاجتماعية والتربوية والإعلامية على أسس علمية صحيحة، وفقدان الانتماء الوطني من أخطر ما يهدد حياة أي مجتمع، وفي المقابل يؤدي الانتماء إلى الوفاء للوطن والولاء له، ويتطلب الانتماء الوطني تهيئة الأطفال والطلاب ثقافياً وعلمياً

وتطويعهم فى ظل شبكة من العلاقات تنظم فيها العدالة والمساواة للجميع بالتكافؤ بين الحقوق والواجبات، ويبدأ ذلك من مرحلة الطفولة حتى ينتهى المواطن إلى الإحساس بالانتماء للدولة وحبه لها بمقدار ما تحقق له من حقوق سياسية ومدنية وغيرها.

٤- التضامن:

يمثل التضامن قيمة اجتماعية مهمة في تعزيز تربية المواطنة للطفل، فإذا كانت المواطنة تمثل علاقة الفرد بالدولة فإن التضامن يمثل قيمة أصلية في علاقة الأفراد فيما بينهم، وكذلك في العلاقات بين الدول، حيث تعبر هذه القيمة عن رغبة في مساعدة الآخرين – سواء كان على علاقة شخصية بهم أم لا– والاشتراك معهم في أي وجه من وجوه الأنشطة التي تساعد على تلبية حاجاتهم وحل مشكلاتهم وتحقيق أهدافهم، بما لا يتعارض مع قيم المجتمع ومبادئه، ما يساعد على خلق جو من المودة والألفة والمشاركة بين أفراد المجتمع، ومن أشكال التضامن: التضامن بين الفئات الاجتماعية المتفاوتة من حيث الموارد الاقتصادية، والتضامن بين الأجيال من حيث احترام حقوق أجيال المستقبل، والتضامن بين الدول في الكوارث الطبيعية والحروب (محمود عمر ، ٢٠١٩، ٢٥٣).

وقيمة التضامن هي إحدى قيم المواطنة التي نسعى إلى ترسيخها وتعظيمها في عقول ونفوس أطفالنا في ظل ما تعانيه المجتمعات من تدهور اقتصادي واجتماعي أثر سلباً على الأوضاع المعيشية للكثير من الأفراد، ولكي نعمل على إكساب أطفالنا قيمة التضامن لابد أن تمارس هذه القيمة، فالمدرسة التي تتضامن مع أطفالها في حالات الفقر أو المرض أو العاهة المستديمة بتدبير شؤونهم وتلبية احتياجاتهم، وتقديم الخدمات لهم، هي بذلك تقدم للأطفال نموذجًا في التكاتف والتضامن، فالتضامن حينما يترسخ في نفوس وعقول الأطفال سيكون له من الأهمية أن يتعامل الأطفال داخل المدرسة وخارجها مع بعضهم البعض ضمن رابطة معينة تقوم على التكاتف والتعاون والتآزر ومد يد المساعدة للآخرين.

٥- المساواة:

يقوم جوهر المواطنة على المساواة الكاملة بين جميع المواطنين أمام القانون، وفي الحقوق والواجبات وفي النصيب العادل من الثروة الوطنية، والمشاركة في الشأن العام بكل مسؤولياته، دون أدنى تمييز على أساس الدين أو الجنس أو

اللون أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الفكري، فالمدرسة التي لا يفرق العاملون فيها بين الأطفال وفقًا لمستويات آبائهم الاقتصادية أو الاجتماعية تُعلم "أطفالها قيم المساواة واحترام الإنسان لذاته وليس لوضعية أبيه أو مكانة أسرته، وهي بذلك تقدم للأطفال نموذجًا أن جميع أفراد المجتمع سواسية في الحقوق والواجبات دونما تمييز، فالعدالة بوصفها قيمة حينما تترسخ في نفوس وعقول الأطفال سيكون من الأهمية لها أن يتعامل الأطفال داخل المدرسة وخارجها وفق القواعد التي تحقق بالضرورة المساواة.

٦- العدالة:

ترتبط العدالة بمفهوم الحق، بل يمكن اعتبارهما وجهين لعملة واحدة، لذلك فإن تحقيق العدل رهن بوجود مفهوم الحق الإنساني من جهة والقوانين الموضوعة لحماية ذلك من جهة أخرى، بما لا يسمح بوقوع الظلم على أي من بني البشر بسبب اختلاف في الدين أو الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الحالة الصحية أو السن، وللعدالة دور في حماية المجتمع من طغيان فئة أو جماعة على الحيز العام أو هيمنتها عليه، أو حتى على مؤسسات الدولة واستعمال ذلك بهدف تهميش الآخرين (مؤسسة أديان، ٢٠١٤، ٤٥)، ولكي نعمل على إكساب أطفالنا قيمة العدل لابد أن تمارس هذه القيمة من قبل المعلمين والإداريين والعاملين كافة بالمؤسسة التعليمية، فهذه الممارسة اليومية داخل الفصل والمدرسة هي الطريقة المثلى لتحقيق قيم ومبدأ المواطنة للأطفال وللمؤسسة التعليمية ذاتها؛ لأن الاكتفاء بالجانب النظري، يحول هذه القيم إلى موضوعات لا علاقة لها بالحياة المعيشة للأطفال داخل وخارج المدرسة.

٧- المشاركة:

تُعد المشاركة قيمة أساسية من قيم المواطنة، وهي تعبير عن حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي وفعال في الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال مزاولة حقوقه المدنية والسياسية، والمشاركة ليست مجرد حق من حقوق المواطنة، بل إنها واجب ومسؤولية، لتحقيق المواطنة الكاملة، والأطفال والشباب جزآن من المجتمع يتأثران به ويؤثران فيه، ولتعليم الأطفال أساليب المشاركة المدنية والسياسية لابد وأن يبدأ ذلك بتعويدهم على المشاركة داخل الأسرة والمدرسة وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وهذه المشاركة تجعلهم يشعرون بالانتماء إلى الجماعة وإلى المجتمع، وتسهم في تأهيلهم لدور المواطنة في المستقبل.

فالتجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة تؤدي دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم السياسي، وبالتالي فإن مدى عزوف الفرد عن المشاركة يتوقف على أساليب التنشئة الاجتماعية، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدى الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية إما أن تشجع على الاهتمام وممارسة المشاركة أو تكون ضد ذلك، وفي نفس السياق تؤكد (لطيفة خضر، ٢٠٠٦، ١٨٢) أن عملية التنشئة السياسية الاجتماعية للناشئة، من خلال المؤسسات المجتمعية المختلفة، سواء كانت تربوية، من خلال المناهج والمقررات الدراسية، وبيئة التعلم أو المناخ المدرسي ، والأنشطة المدرسية على اختلاف أنواعها، أو كانت مؤسسات سياسية كالأحزاب السياسية تؤدي دوراً مهماً في تغيير سلوك الناشئة، وتنمية اتجاهات إيجابية لديهم حول المشاركة، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث إن ذلك كله يتوقف على مدى ونوعية الثقافة السياسية المراد إكسابها للناشئة، وما تحققه من تدعيم للوعي السياسي الذي يحفزهم على أساليب المشاركة المدنية والسياسية.

وتتوقف نوعية المشاركة على أشكال القيم التي تغرسها التنشئة الاجتماعية، فقيم الحوار، والحرية، والديمقراطية، التي تغرسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية لا بد وأن تؤدي إلى مشاركة سياسية ديمقراطية، في حين أن قيم الخضوع والطاعة للنظام السياسي والخوف لا بد أن تعكس مشاركة سياسية غير فعالة وليس لإرادة المواطن دور فيها، وإنما هو مجبر عليها أو مدفوع نحوها، فهي مشاركة غير مؤثرة في عملية صنع واتخاذ القرارات، مشاركة غير ديمقراطية (وسام العبثاوي، ٢٠١٥).

٨- الديمقراطية:

لكي يتعلم الطفل معنى الديمقراطية وثقافتها التي تعني ذلك النوع من الثقافة الذي يهدف إلى إكساب الأفراد المعارف، والمعلومات، والحقائق، والمهارات، والقيم الضرورية للعيش في مجتمع ديمقراطي ينبغي أن يعيشها الطفل في سياق اجتماعي يدعم مقوماتها، ولا بد أن يسلك سلوكًا يحققها في محيط اجتماعي يقدرها ويستجيب لها، ومن ثم فتكوين السلوك الديمقراطي لدى الأطفال إنما يتحقق أثناء النشاط الواقعي في موقف الخبرة التي يتعرض لها الأطفال في المدرسة، فمسئولية التربية في هذا المجال لا تقتصر على تلقين الناشئة العلم النظري ومفاهيم

الديمقراطية، فالمعرفة النظرية لا تكفي لتكوين السلوك الديمقراطي أو تنمية قيم الديمقراطية (عبد الودود مكروم، ٢٠٠٤، ٢٧٢).

ويتضمن تعليم الناشئة الديمقراطية مداخل واستراتيجيات تعليمية تشرك الأطفال وترتبط بحياتهم الشخصية (Lewis Ferrell.Genell Dawn, 2007)، فالأطفال والطلاب يمكن أن يكتسبوا السلوك الديمقراطي في الفصول الدراسية التي يتم فيها إعطاؤهم قدرًا من الحرية والثقة بالنفس، وتحمل المسئولية، وكذلك التي تتضمن مناقشات مفتوحة، واستخدام استراتيجيات حل المشكلات(Brantingham, Andrya Jean:, 2001)، وفى السياق ذاته أشار التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتربية إلى أنه إذا كان من المهم أن يكون لدى المدارس مناهج تعد الأطفال للديمقراطية والمواطنة، فإن السياق والأسلوب اللذين يُقدم فيهما التعليم يعطيان بذاتهما دروساً قوية خاصة بهما، فالطريقة التى تدار بها المدرسة، وما إذا كان المعلمون والإداريون يعاملون الأطفال كما يعاملون نظراءهم باحترام، بل وتشجيع المربين للخلاف الفكري، جميع خصائص الحياة المدرسية هذه تعطي إشارات تعادل فى أهميتها الكلمات التى يتفوه بها المعلمون أو تجري بها صفحات الكتب المدرسية (ب. فيسكه، ٢٠٠٠، ٣٢)، من هنا، فإن تعزيز ممارسات السلوك الديمقراطي للطفل يتطلب تحديث مدارسنا وتطويرها باتجاه فتح قنواتها على ثقافة حقوق الإنسان، وعلى تكريس وإعلاء قيم التسامح، والمشاركة، واحترام الآخر، ونبذ العنف، والاعتراف بالحق فى التنوع والاختلاف، إن كل ذلك لا يمكن تحقيقه بمعزل عن ديمقراطية المؤسسات التربوية التعليمية وغيرها(Hermann Josef Abs:, 2009, P. 12)، الأمر الذى يستوجب ثورة فى النظم الإدارية، وأنماط التقويم، وتوسيع فرص مشاركة التلاميذ فى القرارات الداخلية للمدرسة، والأنشطة المدرسية، تكريساً لقيم التعاون، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال الجماعات الطلابية، والاتحادات الطلابية التي تُعد البوتقة التي ينصهر فيها الأطفال والمتعلمين، ويؤدون دوراً فاعلاً ونشيطًا يلقى الاحترام والتقدير من الإدارة المدرسية (Bruce Haynes, 2009, 370).

٩- المسئولية الاجتماعية:

تأتي أهمية تنمية قيم المسئولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع من كونها أحد سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، والركيزة الأساسية للمشاركة

الإيجابية والفعالة في إحداث التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لكل من الفرد والمجتمع.

وتعد قيم المسئولية الاجتماعية انعكاسًا حقيقًا للعلاقة ما بين الفرد والمجتمع، فهي سلوك تطوعي، يقوم به الفرد لصاالح مجتمعه،أو البيئة المحيطة به، ومن ثم فإنها تعد التزام ديني وأخلاقي، أكثر من كونها سلوكًا يرتبط بنظام المؤسسات، أو اللوائح والقوانين، فقيم المسئولية الاجتماعية تبنى على مبادئ الفرد تجاه مجتمعه، بحيث تصبح عبارة عن ممارسة يومية في حياته، بل وتشكل جزءًا من شخصيته وتكوينه، وليست عملية إجبارية أو قيود تحد من حريته، فهي بالنسبة للفرد يجب أن تكون عفوية، بحيث تعمل على إعلاء النزعة الاجتماعية لديه في تقديره للغايات المجتمعية المنشود تحقيقها (نشوة بسطويسي، ١٦٠،٢٠١٧).

ويبين (أحمد زايد، ٢٠١٠، ٣١) أن المسئولية الاجتماعية هي الأساس الذي تستند إليه المواطنة، وهي التي تدفع المواطنين إلى تبني مفهومات إيجابية، وإلى ممارسات سلوكية ترتبط بالمجتمع، وتفرض المحافظة على مرافقه ومقدراته ومراعاة حقوقه، وتتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتتحدد مسئوليات الأفراد والجماعات وفقًا للأدوار التي يقومون بها والتي تحددها التوقعات المتبادلة المرتبطة بقيم المجتمع ومعاييره.

ومن هنا يتبين أن المواطنة ترتبط بالمسئولية الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا، وبالتالي فإن المسئولية الاجتماعية من القيم التي يجب أن نغرسها في نفوس وعقول الأطفال، وذلك من خلال ارتباط الطفل بمجتمعه، وفهم نظمه وعاداته وتقاليده وقيمه وتاريخه ومشاركته في حل قضاياه ومشكلاته والوصول به إلى أهدافه، فالطفل إذا كان مؤمناً ومدركاً بأهمية المسئولية الاجتماعية كان أكثر قدرة على المشاركة الإيجابية والفعالة في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع.

وبعد تناول القيم السابقة يمكن القول: إن هذه القيم – لا شك – تشير بجلاء إلى أهمية مراحل التنشئة الأولى لدى الطفل، وخاصة في المجتمعات متعددة الثقافات أو العرقيات أو المذاهب الدينية، وتأتي المؤسسات التعليمية في مقدمة الوسائط التربوية، وخاصة في مراحل التنشئة الأولى، من خلال المقررات الدراسية والأنشطة المدرسية، ناهيك عن العلاقات الإنسانية المتبادلة داخل المناخ المدرسي في مواقف متعددة، ويمكن من خلالها إكساب الطفل قيم ومهارات بعينها

تتعلق بتقبل الآخر، وتؤكد على قيم الحوار، والسلام، والعقلانية، واحترام خصوصية الآخر وثقافته وعقيدته، ولاشك أن كل ذلك سيؤدي إلى بناء وتكوين أطفال منفتحين على أنفسهم وعلى العالم المحيط بهم، ومتعاونين مع غيرهم في إطار من العيش المشترك الذي تتحقق فيه قيم ومبدأ المواطنة للطفل العربي.

المحور الرابع– دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تربية المواطنة للطفل العربي:

لا تقتصر تربية المواطنة على التربية النظامية؛ فهي مسئولية جميع مؤسسات المجتمع مثل: الأسرة، دور العبادة، جماعة الأقران، وسائل الإعلام، المدرسة، ومع أهمية دور تلك المؤسسات نجد أن المدرسة تعتبر أهمها على الإطلاق؛ وذلك للجهد المقصود والمنظم الذي تقوم به المدرسة، وفيما يلي توضيح لدور تلك المؤسسات في تربية المواطنة للطفل:

١ – الأسرة وتربية المواطنة:

تعتبر الأسرة أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتحدد معالم شخصية الطفل وخصائصه الفكرية والنفسية؛ ففي سنواته الأولى تشكل أنماط سلوك الطفل وقيمه وعاداته التي تؤثر على تكيفه مع المجتمع، وتتعدد أساليب التنشئة الاجتماعية وأساليب المعاملة الوالدية للأطفال، وتختلف هذه الأساليب من أسرة لآخرى، فإذا كانت الأسرة تتسم بالتقبل والحب غير المشروط للأبناء والمساواة بين جميع أفراد الأسرة، والتسامح والدعم لأعضاء الأسرة انعكس ذلك على سلوك الأطفال في التعامل مع الآخرين، وبالتالي فإن هؤلاء الأطفال يكونوا مهيئين لاكتساب وتفعيل قيم المواطنة، أما إذا اتسمت أساليب المعاملة الوالدية للأطفال بالنبذ أو الرفض أو تفضيل بعض أفراد الأسرة على حساب الآخرين، فإن ذلك ينعكس على سلوك الأطفال ويبعد هؤلاء الأطفال في المستقبل عن ممارسة أي من مهارات وقيم المواطنة، وهذا سيؤثر على تقبل الأفراد لقيم المواطنة.

وتستخدم الأسرة آليات متعددة لتحقيق وظائفها في التنشئة الاجتماعية، وهذه الآليات التي تدور حول مفهوم التعلم الاجتماعي الذي يعتبر الآلية المركزية للتنشئة الاجتماعية في كل المجتمعات مهما اختلفت نظرياتها وأساليبها في التنشئة، ومهما تعددت وتنوعت مضامينها في التربية، ويمكن توظيف هذه الآليات في تربية المواطنة للطفل على النحو التالي: (محمد أبو النور، ٢٠٠٨، ٧٠: ٧١)

.

١- **التقليد:** فالطفل يقلد والديه ومعلميه وبعض الشخصيات أو بعض رفاقه، فإذا كانت أفعال هذه الشخصيات تحرص على قيم المواطنة فإن الطفل سيقلدهم تبعًا لذلك.

٢- **الملاحظة:** حيث يتعلم الطفل من خلال الملاحظة لنموذج سلوكي وتقليده حرفيًا، ولذا فيجب أن يحرص القائمون على رعاية الطفل على تقديم نماذج سلوكية جيدة لإكساب الطفل قيم المواطنة ونشر ثقافة حقوق المواطنة، وعدم التمييز بين النصوص والممارسة.

٣- **التوحد:** وبقصد به التقليد اللاشعوري وغير المقصود لسلوك نموذج يسعى الطفل إلى التوحد معه، وقد يكون هذا النموذج الأب، أو الأم، أو أحد القريبين من الأسرة أو الشخصيات العامة من رجال السياسة أو الفن أو الدين، وإذا توحد الطفل مع أحد الأفراد الذين يسلكون وفقًا لقيم المواطنة كان ذلك من أفضل الطرق لتفعيل قيم المواطنة في المجتمع.

٤- **الضبط:** ويقصد به تنظيم سلوك الطفل بما يتفق ويتوافق مع ثقافة المجتمع ومعاييره، فإذا كانت الثقافة السائدة في الأسرة هي ثقافة المساواة والمواطنة، سعى المجتمع إلى تقويم سلوك أفراده بما يتفق مع هذه الثقافة.

٥- **الثواب والعقاب:** ويقصد به استخدام الثواب في تعلم السلوكيات الإيجابية والتي تمثل قيم المواطنة، والعقاب لكف السلوك غير المرغوب والتي تمثل التعصب والتحيز والعنف والتمييز بين النصوص والممارسة في كل التشريعات التي تخص حقوق المواطنة.

ولا شك في أننا نرغب في بناء أجيال عربية من النشء والشباب ينبذون العنف ويعتمدون على الحوار في حل مشكلاتهم، ويشاركون بفاعلية في شئون مجتمعاتهم، ويحبون بعضهم بعضًا، ويؤمنون بقيم العيش المشترك التي تؤدي بهم إلى تقبل الآخر، أيا ما كان هذا الآخر، الديني أو العقائدي أو السياسي، ويصبحوا على وعي تام بحقوقهم وواجباتهم، ويفهمون ويقدرون معنى الوطن ومعنى المواطنة، **ومن هنا فإن إعداد الأطفال لفهم المواطنة وحقوقها وواجباتها يتضمن قيام الأسرة بأربع مهام رئيسة هي:** (كمال نجيب، هبه صابر، ٢٠١٧، ١٢٣).

المهمة الأولى: تدريب الأطفال على فهم المساواة والالتزام بسلوك المساواة واتجاهاته.. وعدم التمييز بين الناس مثل: التمييز أو التفرقة بين الأولاد والبنات، أو بين الفقراء والأغنياء، أو بين الأقباط والمسلمين، أو بين الكبار والصغار. ويبدأ تدريب الأطفال على المساواة داخل المنزل بعدم تفرقة الآباء بين الأولاد والبنات أو بين الأولاد والبنات الكبار والأصغر منهم في المصروف وفي أعمال المنزل، وفي الرعاية الصحية والترفيه، وكذلك إظهار القدوة للأبناء في عدم التفرقة بين الأصدقاء والجيران أو المواطنين الأقباط والمسلمين في المعاملة والزيارات والصداقات.

المهمة الثانية: تعليم الأطفال نظام الحقوق والواجبات في المجتمع: فإعداد الأطفال للمواطنة النشطة والفاعلة هو نشر لمفاهيم ومبادي حقوق الإنسان– لاسيما حقوق الطفل وواجباته داخل الأسرة– بين الكبار والأطفال على حد سواء، وتحويلها من مجرد مبادئ وأفكار إلى ثقافة سلوكية أسرية يمارسها جميع أفراد الأسرة في حياتهم اليومية.

المهمة الثالثة: تدريب الأطفال على أساليب التعايش المشترك مع الآخرين: تتضمن المواطنة قيمة التعايش مع الآخرين واحترامهم، وتقع على الأسرة مسئولية كبيرة في تدريب أبنائهم على احترام الاختلاف مع الآخرين والتعايش معهم وقبولهم كما هم دون محاولة فرض آرائنا عليهم.

المهمة الرابعة: تشجيع الأطفال على المشاركة: إن تشجيع الأسرة الأطفال على المشاركة في الأفكار والمقترحات والقرارات وجميع الأعمال الخاصة بالأسرة يجعلهم يشعرون بالانتماء إلى الجماعة وإلى المجتمع، ويسهم في تأهيلهم لدور المواطنة المشاركة في المستقبل

٢– المدرسة وتربية المواطنة:

للتعليم في المدرسة عدة وظائف أساسية من أهمها: نقل الثقافة والمعرفة والمعلومات في المجتمع، وإكساب القيم والميول والاتجاهات الإيجابية وأنماط السلوك المرغوبة، ومن ثم تنمية قيم المواطنة وسلوكياتها، وهنا يمكن للمدارس أن تؤدي دورًا هامًا في تربية المواطنة لدى الطفل بشكل خاص، إذا ما توافرت لها سبل الاستثمار الواعي لإمكانات الحياة التعليمية من خلال عدة أدوات وآليات هي: المعلم، المناهج الدراسية وطرق التدريس والتعلم، الأنشطة المدرسية، الإدارة المدرسية، ويمكن تناول ذلك بالتفصيل على النحو التالي:

المعلم:

إذا كانت تربية المواطنة تتم من خلال العملية التعليمية بمدخلاتها وعملياتها المختلفة، فإن المعلم هو الذي يعطي الفاعلية لكافة عناصر العملية التعليمية، خاصة في مجال تشكيل وإنماء قيم المواطنة للطفل، باعتباره قدوة ونموذجاً يحتذى به، والمنوط به القيام بأداء الأدوار التربوية من تدريس وتوجيه وإشراف على ممارسة الأنشطة وغيرها من الفعاليات التعليمية، بل إن دور المعلم فى تربية المواطنة للطفل قد يفوق فى كثير من الأحيان دور المناهج الدراسية؛ وذلك من منطلق أن الأداء الجيد للمعلم يمكن أن يعوّض الفقر فى مضمون المقررات، وبالمثل فإن ثراء المضمون يمكن أن يهدره فقر أداء المعلم، كما يمكن أن تتضمن المقررات قيمًا للعدل والمساواة بين الأفراد، على حين ينطوي سلوك المعلم مع أطفاله على انتهاك لهذه القيم (عبد السلام نوير، ٢٠٠٥، ١٠٩٥).

ولذلك فإن المعلم بسلوكه الحسن، وتفانيه، وإخلاصه يمثل منهجاً خفيًا يؤدي إلى إكساب الأطفال الكثير من قيم المواطنة، وأنماط السلوك المرغوبة مثل قيمة الولاء والانتماء للوطن، فالمعارف الموجودة والمرتبطة بقيم المواطنة يجب أن تقدم للأطفال والطلاب من قبل معلم يتفاعل معها، مما يؤدي إلى بلورة مفهوم المواطنة في نفوس المتعلمين (Marguerite Heath, Don Rowe, 2008, 9). ولضمان أداء المعلم لهذا الدور المنشود فى تربية المواطنة للطفل ينبغي أن تتم تربيته هو أيضًا على المواطنة الصالحة، ومن ثم فإن برامج إعداد المعلمين من المفترض أن تتضمن مقرراً أوعدة مقررات توضح ماهية المواطنة، وسبل تنميتها، والتحديات التي تواجهها، ودور المنهج الخفي في تعزيزها أو زعزعتها.

لذلك فإن الجهود المبذولة لتربية المواطنة للطفل تتوقف على المعلم، فإن كان المعلم مُعداً ومدرباً ومؤهلًا، ومؤمناً بقيم المواطنة، فسوف يمارس دوره في إكساب الأطفال لقيم المواطنة وحقوق الإنسان، لأن هذا الإنجاز يتوقف على شخصيته وفكره وتكوينه، أما إن كان المعلم لا يؤمن بأفكار وقيم المواطنة، فإن كل الجهود المبذولة لن تؤتي ثمارها، ومن هنا فإن إعداد المعلم المستنير يعد الأداة والوسيلة الفعالة في تحقيق أهداف العملية التعليمية، وتحديدًا في تحقيق قيم المواطنة داخل وخارج المدرسة (شبل بدران، ٢٠١٧، ١٠٥).

المناهج وطرق التدريس والتعلم:

تمثل المناهج والمقررات الدراسية حجر الزاوية في العملية التعليمية، فهي الموضوع الأساسي الذي يتجمع حوله كل أطراف العملية التعليمية، كما أنها أحد المصادر الرئيسة التي تشكل ثقافة الطفل وقيمه واتجاهاته بصورة متعمدة ومستمرة، وليست تلقائية أو عرضية، وتقوم على أساسها معظم فعاليات التعليم والتعلم، والأنشطة التعليمية من نقاشات وتفاعلات، وتقويم لتحصيل الطلاب، ومن ثم يمكن أن تسهم في تربية المواطنة لأطفال المدارس. ويرى كثير من الباحثين ضرورة تضمين قيم المواطنة وحقوق الإنسان في المناهج والمقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية. (إلهام فرج، ٢٠١٥، ١٧).

وعليه فإن عملية تحديث المناهج الحالية لتفعيل دورها في تربية المواطنة، تتطلب دمج القضايا والمفاهيم المعاصرة فى المناهج، مثل: التسامح، التربية من أجل السلام، التربية من أجل المواطنة، الوحدة الوطنية ومحاربة التطرف، حقوق الإنسان، الوعي القانوني، الحقوق والواجبات، وربط المنهج بالبيئة المحلية للمتعلم، عن طريق عرض الموضوعات بطريقة تخدم البيئة المحلية بمفاهيم حياتية وواقعية، مع مراعاة الاهتمام بتنمية المهارات والقدرات الملائمة لتربية المواطنة، ودعم مهارات التعلّم مدى الحياة، وتنمية قدرة المتعلمين على العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية (Jean Hine, 2004, 5)، (F. Dilek Gozutok, Senar Alkn, 2008, 226.).

كما أن لطرق التدريس والتعلم دوراً فى تربية المواطنة للطفل، ولكي تنجح طرق التدريس في ذلك، فإن المعلم مطالب بتوفير جو من الحرية ليسمح بالتعبير التلقائي عن الأفكار، فالمجتمع الذي يسوده جو التعددية يتضمن تنوعاً وتعدداً فى وجهات النظر بلاخوف من احتمالات حدوث قمع أو كبت يستطيع من خلاله الأطفال ذوي الرؤى الفكرية والقيم الأخلاقية المتنوعة اتخاذ قرارات، ويتطلب هذا المجتمع لغة أخلاقية تتسم بالاحترام المتبادل والتسامح وسط المفاهيم المتنوعة والمتنافسة حول الحياة والسلوك الجيد (Gary Homana, 2006,.2)، لذلك يجب الاهتمام باختيار طرق التدريس والتعلم المناسبة لتدريس هذه القيم والمفاهيم مثل: التعلم التعاوني، التعلم في فريق، التعلم النشط، والتي تستهدف تعليم الطفل كيف يتعلم وكيف يفكر، وكيف يعمل عقله في جميع مجالات حياته (Harriet Marshall, Madeleine Arnot, 2008, 11). ومن ثم فمن الأهمية بمكان أن

يتحول المعلمون بطرق تدريسهم إلى طرق أكثر ديمقراطية تتيح للمتعلم دورًا فاعلًا ونشيطًا في عملية التعلم، فتدعم المشاركة الديمقراطية والإيجابية، وتنمي لديه القيم الضرورية للمواطنة الفعالة.

الإدارة المدرسية:

إن الحديث عن إكساب الأطفال قيم المواطنة لا يتحقق شيء منه إلا إذا كانت الإدارة المدرسية متمثلة لها ومؤمنة بها على مستوى السلوك والفعل الإيجابي؛ ولذا فإن الطابع العام للإدارة المدرسية، وأسلوب صنع القرار، وطبيعة العلاقات السائدة بين المعلم والمتعلم، والمعلمين وبعضهم، وعلاقة المدرسة بالمجتمع المحيط من العوامل التى تؤثر بفعالية فى تربية المواطنة للطفل، فالمناخ المدرسي المفتوح المتسم بديمقراطية الإدارة وصنع القرار والذي يتيح مساحة واسعة من الحرية يمكن أن يدفع أطفاله للانخراط فى قضايا مجتمعهم التعليمي، وكذلك الوعي بقضايا مجتمعهم العام (عبد السلام نوير، ٢٠٠٥، ١٠٩٧)، ومن هنا فإن الإدارة المدرسية التي لا تحقق المشاركة الديمقراطية والتسامح وتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة بين مكونات المدرسة من متعلمين ومعلمين وإداريين وبيئة مدرسية، لا يمكن أن تسهم في إكساب الأطفال قيم المواطنة، ولا يتوقع من الأطفال أي ممارسة عملية لهذه القيم ما لم يعمل الجميع داخل المدرسة على تعزيزها، ومن هنا فإن نمط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية هي التي تخلق المناخ المدرسي الملائم لتحقيق تربية المواطنة للطفل.

الأنشطة المدرسية:

تعد الأنشطة المدرسية أحد العناصر الأساسية للمنظمة التعليمية، فهى جزء لا يتجزأ من المنهج الدراسى، ووسيلة مهمة لتحقيق التنمية المتكاملة لشخصية التلاميذ من كافة جوانبها المعرفية والوجدانية والمهارية، فعن طريق ممارسة الأنشطة التربوية يمكن تنمية قدرات التلاميذ، وإتاحة الفرصة لممارسة قيم وسلوكيات إيجابية وبناءة تساعد التلاميذ على مواجهة تحديات حاضر المجتمع ومستقبله.

ويمكن أن نفرق بين نوعين من الأنشطة التعليمية: (أماني طه، فاروق عبد الحكيم، ٢٠١٣، ٢٢٥)

- الأنشطة التعليمية التدريسية: وهي تلك التي يعدها المدرس لتحقيق أهداف الدرس، وتشمل كل ما يحدث في الموقف التعليمي.
- الأنشطة المصاحبة لخطة الدرس: وتضم المجالات الاجتماعية والترفيهية والثقافية التي يقوم بها الأطفال وفقًا لاختيارهم الحر ورغباتهم الخاصة، وليس لها علاقة مباشرة بأي من المقررات الدراسية، وإنما هي جزء من المنهج الدراسي المتكامل، مثل: جمعيات المسرح والخطابة والمناظرة وجماعة الرحلات والتمثيل والموسيقى والهوايات المختلفة.

وطبقًا لمفهوم المواطنة بكل مترادفاتها فنحن بحاجة إلى وجود أنشطة تظهر مفهوم المواطنة بشكل مباشر ومقصود، كما أن هناك حاجه إلى توجيه نظر القائمين على الأنشطة المصاحبة للمنهج إلى أهمية إبراز مفهوم المواطنة والتأكيد عليه من خلال ممارسة تلك الأنشطة، مع تدعيم ذلك في أدلة المعلمين.

ويمكن تلخيص دور الأنشطة المدرسية في تربية المواطنة من خلال: المشاركة البناءة في العمل الجماعي، حب النظام، الحفاظ على الملكية العامة، الإيمان بضرورة العمل، مساعدة غير القادرين، حرية الرأي، معالجة ظاهرة الانطوائية والخجل والعزلة، إلا أنه من المفيد توفير جو الحرية والتلقائية في التخلص من قيود العمل بحجرة الدراسة التي تتسم بالجمود والنمطية (عصام قمر، ٢٠٠٢، ٢٦٥). ومن هنا تتأكد أهمية الأنشطة المدرسية المصاحبة للمناهج الدراسية والتي تعزز قيم المواطنة ومفاهيمها من خلال الممارسة العملية للأطفال داخل المؤسسة التعليمية.

٣-المؤسسات الدينية وتربية المواطنة:

تقوم دور العبادة بدور فعال في تربية الطفل وتشكيل شخصيته وتنشئته الاجتماعية؛ لما تتميز به من خصائص فريدة، أهمها إحاطتها بهالة من التقديس، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأطفال والكبار، والإجماع على تدعيمها وتعزيزها وتقديسها، وتتبع دور العبادة الأساليب النفسية والاجتماعية في غرس قيمها الدينية، والتي لها عظيم الأثر في التنشئة الاجتماعية للطفل مثل: الترغيب والترهيب والدعوة إلى السلوك السوي، التكرار والإقناع والدعوة إلى المشاركة الجماعية، عرض النماذج السلوكية المثالية، الإرشاد العملي (عبدالله الرشدان، ٢٠٠٥، ٣٥٥).

ويتلخص أثر دور العبادة في تربية المواطنة للطفل، وتنمية خصائص المواطنة لدى أفراد المجتمع بصفة عامة في كونها تعمل على تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع، والدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى سلوك عملي، وإمداد الطفل بإطار سلوكي معياري يرضى عنه ويعمل في إطاره، وإكساب الطفل قيمًا واتجاهات ومعارف دينية واجتماعية وأخلاقية وثقافية متنوعة، وتنمية الضمير لدى الطفل والجماعة، وتوحيد السلوك الاجتماعي، والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية (حسين رشوان، ٢٠١٢، ٢٤٩)، كما تؤكد دور العبادة على نشر ثقافة الوعي بحقوق المواطن، وواجباته، وفهم فكرة تلازم الحقوق والواجبات، وأنه لا حق بلا واجب، ومن هنا فهناك أهمية كبيرة للدور الذى تلعبه دور العبادة فى مجال تربية المواطنة وتوعية الأفراد دينيًا ووطنيًا واجتماعيًا من خلال الخطب والدروس والمحاضرات لتنمية وغرس القيم الصالحة من المحبة للإنسانية والسلام والإخاء والعيش المشترك وتقبل الآخر والتعاون والتضامن وغرس روح المبادرة للأعمال التطوعية والخيرية وغيرها من القيم التي تدعم المواطنة.

٤- وسائل الإعلام وتربية المواطنة:

مع التوسع الهائل لوسائل الإعلام تضاءل دور مؤسسات التنشئة الأساسية كالبيت والمدرسة، وأصبحت وسائل الإعلام صاحبة الدور الأكبر المسيطر في عملية التنشئة الاجتماعية، والرسالة الإعلامية سواء كانت في شكل خبر أو فكاهة أو برنامج وثائقي فإنها تستطيع أن تعمل على إزالة قيمة من القيم وتثبيت أخرى محلها، أو ترسيخ شيء قائم والتصدي لآخر قادم، وهذا بالضبط هو مفهوم التنشئة الاجتماعية في أبسط صورها (فهد الشميمري، ٢٠١٠، ٥٩)، وللبناء الإعلامي دور في تحول المجتمعات نحو قيم الحداثة وأهمها: قيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان بقدرة الإعلام على الاقتراب من قضايا المجتمع وتمثيلها من وجهة نظر الجماهير، وليس تقديمها عبر منظور النظام القائم، ولهذا السبب صار الإعلام ووسائله الجديدة جزءًا من الحياة المعاصرة، ولا يمكن فصله عن الواقع الإنساني وظواهره المختلفة ومنها تربية المواطنة (خالد منصر، ٢٠١٥، ١٤٢). وتتحقق المواطنة عبر وسائل الإعلام ليس فقط من خلال التعبير عن المواطنين وقضاياهم، وإتاحة المعلومات وتفسيرها، ومراقبة مختلف سلطات الدولة، وإنما من

خلال اتساع المجال العام للنقاش، وإبداء الآراء، وإتاحة الكلمة المسموعة للمواطنين، وتأكيد حرية الرأي، وفتح الحوار الفعال بين مختلف فئات المجتمع، وتنويع الأدوات الإعلامية وتعبيرها عن الرأي العام، أيا كانت درجات التباين بين فئاته (إسماعيل سراج الدين، ٢٠٠٩، ٩٣–٩٥).

وفي ظل التأثير الإعلامي الكبير في تشكيل عقول الأطفال والشباب، ولعدم القدرة على إقامة سد منيع ضد ماهو موجود؛ أصبح إكساب الأطفال والشباب مهارات التعامل مع الأحداث الإعلامية أمرا هامًا، ومن هذه المهارات مهارات التفكير النقدي والتشكيك فيما يقرءون، وفيما يسمعون، والتساؤل باستمرار عما يمكن تصديقه، وما لا يمكن تصديقه، وتكوين رأي شخصي ومناقشته مع الآخرين.

ويرى (سامي نصار، ٢٠١٦، ٨٨) أن أي عمل إعلامي يسعى لترسيخ قيم المواطنة للأفراد في العالم العربي، عليه أن يركز على القيم التالية:

- التركيز على المشترك الثقافي الذي يجمع بين المواطنين جميعًا، والتوقف عن السجال الديني والطائفي والقبلي.
- تأكيد التنوع في إطار الوحدة، والاعتراف بالآخر.
- تأكيد حق المواطنين في الاتصال؛ بغض النظر عن اللون أو العرق أو النوع أو المكانة أو مستوى الدخل أو المهنة أو السن؛ من أجل توفير أسس ومتطلبات التفاعل السليم والمتناسق للفرد والمجتمع في سياق العملية الديمقراطية، ويستهدف قبل ذلك تنمية شخصية الفرد وإحساسه بذاته وبكرامته وبقدرته على الإنجاز، والتمتع بجميع حقوق المواطنة على قدم المساواة، وقاعدة الإنصاف مع غيره من أفراد المجتمع.
- تنمية التفكير النقدي، قيمة ومهارة وطريقة في قراءة العالم.
- ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، من خلال الممارسة والمشاركة السياسية.
- ترسيخ قيم الحوار واحترام الرأي الآخر والثقافات الأخرى.
- تكوين العقلية الإيجابية والمتفتحة والقادرة على التعامل والتعايش في عالم متعدد الثقافات.
- تنمية قيمة حرية التفكير والإبداع في شتى المجالات.

٥- جماعة الأقران وتربية المواطنة:

تقوم جماعة الرفاق أو الأقران بدور مهم في التنشئة الاجتماعية للطفل وفي نموه الاجتماعي، وذلك لتأثيراتها الواضحة على سلوكه وعاداته واتجاهاته وقيمه، ولا يقتصر تأثير جماعة الرفاق على مرحلة الطفولة فحسب، وإنما يستمر تأثيرها مع الفرد في مراحل حياته المختلفة وعلى نحو متفاوت (حسين رشوان، ٢٠١٢، ٢٣٤)، وتعتبر جماعة الأقران من أهم مصادر الحصول على المعلومات عند المتعلم، فهي تساعد على تكوين اتجاهاته حول كثير من الأمور السياسية، كما تسهم في تنمية بعض تصوراتها لديه، وإذا كانت تلك المعلومات والتصورات حول الوطن سليمة في مضامينها كان لذلك أثره في نمو حب الوطن، وارتفاع درجة الاعتزاز به عند المتعلم، أما إذا كانت المعلومات بخلاف ذلك زعزعت ذلك الحب، وخفضت من ذلك الاعتزاز به، ومن رغبة المشاركة في الحفاظ عليه، وقد تتحول تلك الرغبة إلى سلوك سلبي يتمثل في الاعتداء على منجزات الوطن، ومنشآته في المدرسة وخارجها، وهو ما يمكن ملاحظته في بعض أنماط سلوك شبابنا في مختلف مراحلهم العمرية والدراسية (سيف المعمري، ٢٠٠٢، ٢٣).

وفي ضوء ما سبق عرضه، وبعد تناول دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تربية المواطنة للطفل العربي، يمكن القول: إن التنشئة الاجتماعية منذ الطفولة هي المحك الرئيس لتربية المواطنة للطفل، مما يجعل مشاركة مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ودور العبادة ووسائل الإعلام وجماعة الرفاق في سياق متناغم أمرًا لا بد منه، ومن هنا فإن تربية المواطنة للطفل العربي ليست مسئولية المؤسسات التعليمية فحسب، بل مسئولية مجتمعية مشتركة، تضطلع بها بشكل رئيس جميع مؤسسات المجتمع، ويتوقف نجاح المؤسسات التعليمية في تربية المواطنة للطفل إلى حد كبير على مقدار ما تسهم به باقي مؤسسات المجتمع في هذا الشأن، مع التأكيد على أن المؤسسة التعليمية المحققة للعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، هي في الطريق الصحيح لتربية المواطنة للطفل ممارسة وسلوكًا، وكل ذلك رهن في الأساس بأن تكون المؤسسة التعليمية حاضنة لقيم المواطنة لتربية الطفل عليها.

المحور الخامس– واقع تربية المواطنة في المدارس العربية:

ما زال مفهوم المواطنة ومفهوم تربية المواطنة في أغلب البلدان العربية المعاصرة من المفاهيم المحظورة نسبيا المغيبة في الوعي واللاوعي عند الإنسان العربي، وما زال الإنسان العربي المعاصر في أغلب المجتمعات العربية يعيش وضعية الرعية لا وضعية المواطن، يعيش على الأغلب في أنظمة سياسية غير ديمقراطية، وهذه الوضعية السياسية والاجتماعية تخلع عن الفرد صفة المواطن، لأن المواطن لا مكان له في نظام استبدادي يرفض الديمقراطية منهجا وأسلوبا في الحياة؛ فالمواطنة تعني الممارسة الحرة للمواطن في شؤون الحياة العامة، وفق أنظمة حرة، يحددها القانون، وترسمها الأعراف الديمقراطية في مجتمع محدد (على وطفة، ٢٠١١).

وقد بينت الدراسات الجارية حول الأنظمة التربوية العربية أن هذه الأنظمة تشهد تراجعاً وتصدعاً كبيراً في مستوى الممارسة الديمقراطية والحقوقية، وهناك تغييب كبير لمختلف المعاني والمفاهيم والقيم الديمقراطية، وهذا بالطبع يشمل مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وغيرها من المفاهيم الديمقراطية، وفي مجال الحياة الاجتماعية العامة نجد غيابا واضحا للوعي بحقوق المواطنة وواجبات المواطن التي تتمثل في المسؤولية والمشاركة وحب الوطن (على وطفة، ٢٠١١).

ويتضح أن مفهوم تربية المواطنة في الوطن العربي، لا يزال يُطرق من زاوية ضيقة، سواء في التطبيق المنهجي، أو على نطاق البحث التربوي، فمن حيث التطبيق المنهجي لاتزال تربية المواطنة تقرن بمادة الدراسات الاجتماعية وليس ببرامج المؤسسات التعليمية ومناهجها؛ ولذلك لا تحظى ممارسة الانتخابات الطلابية ومشاركة الطلاب في القرارات التعليمية بالأهمية التي تستحقها في إكساب الأطفال والطلاب مهارات المواطنة المتعددة، وهذه الممارسة انعكست على البحث التربوي العربي الذي ركز في كثير من دراساته على تحليل كتب الدراسات الاجتماعية للتعرف على درجة تضمنها قيم المواطنة وخصائصها (سيف المعمري، ٢٠١٤، ٤٧)، وبذلك يبدو أن التركيز في المجتمعات العربية على ما يطلق عليه المواطنة الرمزية، والتي تهدف إلى بناء شعور وطني رمزي قائم على بعض الموضوعات التاريخية والجغرافية، وتقديم بعض العبارات والشعارات والأغاني الوطنية، ولا يوجد توجه لبناء المواطنة النشطة أو المسئولة، والتي تركز على

ممارسة الحقوق والفضائل الأخلاقية والقيم المدنية، وحقوق الإنسان والمواطنة، وحرية التعبير وغيرها من الجوانب التي تعرف بها الدولة المدنية، وربما يعود هذا إلى ضيق مفهوم المواطنة لدى القائمين على تخطيط وتصميم المناهج والمقررات الدراسية.

وأشارت دراسة (محمد يعقوب، وآخرين ٢٠١٢) إلى واقع المواطنة من منظور حقوق الإنسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان؛ وتبين جملة من مواطن القصور أهمها:

- ضآلة عدد قيم المواطنة التي تضمنتها المقررات وضعف تناسبها مع الدور الذي يمكن أن تقوم به كمناهج في عملية إكساب قيم المواطنة للطلبة، كما أن هناك أنماطًا من القيم غير مذكورة نهائيًا وأخرى شبه غائبة على الرغم من أهميتها النسبية للمواطنة سواء على صعيد تكامل قيم المواطنة أو على صعيد ضرورتها في حل مشكلات المجتمع ومراعاة التطورات المستقبلية فيه.
- إن مضمون القيم وأسلوب عرضها لا يساعد الطلبة على إدراك المواطنة ودورها في بناء المجتمع والدولة، وجدير بالذكر أن نتائج المقابلات في الدول الثلاث أشارت بشكل واضح إلى أن هذه الإشكالية هي أحد أسباب عدم تمكن المقررات الوطنية من تحقيق هدفها الرئيس في غرس قيم المواطنة، وهي أحد أسباب ضعف المناهج الوطنية وعدم شمول ووضوح مفاهيم المواطنة في سلوك التلاميذ اليومي.
- أوضح تحليل مقررات التربية الوطنية في الدول مجتمع الدراسة ونتائج المقابلات إلى أنها تميل بقصد أو دون قصد نحو تكريس الأنماط السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة في هذه الدول، كما أن إغفال مناهج التربية الوطنية والمدنية لحقوق الإنسان أدى إلى شيوع ثقافة مناقضة لثقافة حقوق الإنسان، كما بدى واضحاً بأن تغييب بعض الحقوق عن المناهج أو ضعف الإشارة إليها قد جعلها ضمن الحقوق الأكثر انتهاكاً وخصوصا للفئات الأكثر عرضة للانتهاك كالطفل والمرأة والمعاقين والعمالة المهاجرة وغيرها.

ويصدمنا واقع التنشئة العربية وفقًا لما كشفت عنه الممارسة في العديد من الدول العربية، حيث تشير تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد في المدرسة وبالنظم

التربوية التي تكرس القيم السياسية والاجتماعية القائمة المعيقة لبناء المواطنة بمفهومها المعاصر، باستنادها إلى أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية، مؤثرة بذلك على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس ومعيقة للتفكير الحر الناقد والإبداع، علاوة على ترسيخ مبدأ الإقصاء وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣،٥١: ٥٣)، (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤، ٧٧: ٧٨).

وأوضحت دراسة (رضا هلال، ٢٠١٤، ٢٣٣) التي استهدفت تحليل مضمون لبعض المناهج الدراسية في بعض الدول العربية ومن أبرزها البحرين ومصر والكويت والأردن والعراق، للتعرف على قيم المواطنة والقيم السياسية الواردة التي تتضمنها تلك المناهج أن المناهج العربية لا تحاول أن تقدم في تفسير الأحداث وجهات نظر متعارضة ليلم الطالب بجميع الجوانب، بل تعود الطالب التفسير الواحد والرأي الواحد، علمًا بأن تلقين الطالب تفسيرًا أو رأيًا واحداً وإجباره على تبنيه، بغض النظر عن صحته أحياناً، هو سمة سلطوية بارزة من سمات عدد من المناهج العربية التي تميل إلى إكساب الأطفال والطلاب ثقافة الصمت والخضوع والخنوع، وذلك يتنافى مع قيم ومبدأ المواطنة والديمقراطية التي تقوم على الحوار والحرية والتسامح الفكري والموضوعية.

وأشارت دراسة (سيف المعمري، ٢٠١٤، ٥٤) إلى واقع التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوصلت إلى أنه لايزال مفهوم المواطنة داخل المناهج الدراسية بعيداً عن المفهوم الحديث الذي يسعى إلى بناء مواطنين بمهارات تؤهلهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياته، وتتيح لهم معرفة الدولة وأنظمتها وقوانينها ودورهم في تشكيلها، فالمضامين الموجودة في المناهج الحالية تركز على جوانب تاريخية وجغرافية فقط، يتم تلقينها للطلبة، الأمر الذي لا يساعد على تكوين شعور حقيقي بالمواطنة التي تدفع على المشاركة وتعميق الانتماء، وتعطي فرصاً لصقل هذه المهارات وممارستها في الحياة المدرسية.

ومن خلال العديد من الدراسات والبحوث يمكن استخلاص بعض الحقائق عن الواقع المأزوم لتربية المواطنة، ويأتي في مقدمة هذه الحقائق: (محمد سكران، ٢٠١٠، ١٧٢)، (إلهام فرج، ٢٠١٥، ٢٧).

- غياب التناول الموضوعي في المناهج الدراسية للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المواطنة، بل إن ما يتم عرضه يعمل في اتجاه معاكس لهذه المبادئ، لما يعانيه من خلل وضعف واضح، والاهتمام بالأمور الدعائية دون الاهتمام بالأبعاد السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية التي تعمق ثقافة المواطنة.
- القصور الواضح في تناول الموضوعات المعمقة للإحساس بالولاء والانتماء للمواطن، والحفاظ على ثوابت الهوية القومية.
- غياب الاهتمام بالقضايا المجتمعية الأساسية، وفي القلب منها قضايا العدل والمساواة بين جميع أبناء الوطن بصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى دينية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية.
- الأمر لا يقف فقط عند حد المناهج الدراسية، وإنما يمتد إلى الممارسة والتطبيق، وخير مثال ما يحدث داخل المؤسسات التعليمية من تفرقة بين المعلمين والمتعلمين دون مبرر موضوعي، وإنما لأسباب وظروف في معظمها دينية وسياسية واقتصادية وثقافية.
- تزايد المدارس الأجنبية التي تعد اختراقًا ثقافياً لمقومات الهوية القومية، وتشكل تهديدًا خطيرًا للمواطنة.

ويشير واقع الممارسة العملية لمفهوم المواطنة بالمؤسسات التعليمية إلى الاستخلاصات التالية: (أماني طه، فاروق عبد الحكيم، ٢٠١٣، ٢٣).

- وجود فروق في مستوى فهم الأفراد لمفاهيم المواطنة والديمقرطية، وبصفة خاصة لدى المعلمين أكثر من المتعلمين.
- أن تعريفات المواطنة في المدارس التي يسود فيها مناخ ديمقراطي أفضل منها بالنسبة لتعريفاتها في المدارس التي تفتقر للممارسات الديمقراطية.
- أن تنمية المواطنة في المدارس لا تتوقف فقط على المناهج الدراسية، وإنما يؤثر فيها المعلمون ودورهم في تنمية القيم والمهارات الخاصة بالمواطنة لدى المتعلمين.
- يؤثر مناخ المدرسة الديمقراطي على تنمية المواطنة بشكل كبير.
- هناك مجموعة من المهارات التي ترتبط والمواطنة مثل التفاوض والاتصال الجماعي وحل المشكلات.

وكشفت الدراسة التي أجراها مركز كارنيغي للشرق الأوسط (٢٠١٣) حول برامج التربية المواطنية في إحدى عشرة دولة عربية رئيسة عن: (محمد فاعور، ٢٠١٣).

- وجود فجوة واسعة بين الأهداف المعلنة لبرامج التربية المواطنية، وبين تنفيذها؛ فلم تقم الدول العربية بخطوات تذكر لتحويل هذه الأهداف إلى واقع ملموس، وإعداد الشباب لنظام سياسي واقتصادي يتغيّر بسرعة، وكثيراً ماتتناقض المبادئ المدنية، مثل حقوق الإنسان، والتي تم تضمينها في مقرّر التربية المواطنية، مع المقرّرات الأخرى.
- لا تشجّع أساليب وممارسات التعلّم المهارات والمشاركة اللازمة للمواطنة العصرية، وتقتصر التربية المواطنية إلى حدّ كبير على التلقين عن ظهر قلب، وتميل الدروس إلى أن تكون تعليمية يتولّى المعلم توجيهها، فتعزّز وجهات النظر الرسمية السياسية والدينية.
- غالباً مايفتقر المعلمون، الذين يشكّلون العناصر الرئيسة في عملية التعلّم إلى التدريب الضروري والدعم والمركز الاجتماعي اللازم للتصدّي للمهمة الكبيرة المتمثلة في تثقيف الشباب من أجل المواطنة.
- غياب الفرص لوضع الدروس موضع التطبيق العملي والأنشطة اللاصفّية داخل وخارج المدارس يحرم الطلاب من خبرات المواطنة الفعلية، مايعيق تنمية مهاراتهم وتصرفاتهم الوطنية.
- في معظم الدول العربية البيئة المدرسية استبدادية وقمعية عموماً، ولا تفضي إلى تطوير الكفاءات المدنية، والحاجة إلى إجراء إصلاحات تركز على تأسيس مناخ أكثر إيجابية وديمقراطية.
- غياب الفهم العام لمفهوم المواطنة مما أدى إلى خلق تحديات لتربية المواطنة في الدول العربية، فمن دون وجود مفاهيم واضحة للمواطنة وتنمية وعي مشترك سيكون من الصعب إحداث إصلاحات تربوية تركز على المناهج وممارسات تربية المواطنة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى أهم النقاط حول تربية المواطنة في المدارس العربية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١. لا يزال التعامل مع مفهوم المواطنة في العالم العربي على النطاق الضيق، والنظر إليها على أنها مجرد مقررات دراسية كالدراسات الاجتماعية أو التربية

الوطنية أكثر منها ممارسات وأنشطة يشارك ويقوم بها الطلاب، ومن ثم فهناك حاجة ضرورية لتعديل ذلك المناخ ليكون داعماً لتربية المواطنة للطفل العربي.

٢. ثمة قصور عند تقديم موضوعات تربية المواطنة في الكتب المدرسية، إذ أن التركيز ينصب على الجانب المعرفي، مما لا يساعد على تكوين شعور حقيقي بالمواطنة التي تدفع إلى المسئولية والإخلاص والمشاركة وتعميق الانتماء.

٣. لا تزال تربية المواطنة في العالم العربي تركز على المواطنة الرمزية عن طريق ترديد بعض المعلومات والعبارات والشعارات والأغاني الوطنية، بدلا من أن تركز على المواطنة النشطة أو المسئولة وممارسة الحقوق والقيم المدنية.

٤. الاعتماد في تقديم موضوعات تربية المواطنة على طريقة التدريس التي تعتمد على الحفظ والتلقين، بدلاً من استخدام الأنشطة والممارسات في تربية المواطنة، والتقويم لا يقيس إلا المستوى الأول من المستويات المعرفة والحفظ والتذكر.

٥. المضامين الخاصة بقيم المواطنة والمتضمنة في المقررات الدراسية وأسلوب عرضها لا يساعد الطلبة على إدراك قيم ومبدأ المواطنة ودورها في بناء المجتمع والدولة.

٦. التناقض بين ما يتعلمه الطالب في المدرسة عن المواطنة وبين ما يعايشه خارج جدرانها يضعف تأثير برامج تربية المواطنة التي تقدمها المدارس.

٧. تبعية النظم التعليمية للنظام السياسي يمكن أن يخرج تربية المواطنة من محتواها ويكرس سلبية المواطنين، وذلك واقع المدرسة في كثير من المجتمعات العربية.

٨. هناك حالة من عدم الرضا في كافة الدول العربية عن وضع تربية المواطنة في المناهج الدراسية، فهي لا تحظى في كثير من الدول بالإهتمام اللازم من جانب المعلمين والطلاب، رغم تأكيد القيادات العليا على هذه الأهمية.

٩. الاتفاق على مركزية المعلم والمدرسة، ودورهما المحوري في تربية المواطنة، مما يفرض ضرورة تدريب المعلمين بصورة أفضل وتوعيتهم بالهدف من تربية المواطنة.

المحور السادس– رؤية مستقبلية لتربية المواطنة للطفل العربي:

سعيًا نحو تحقيق الهدف الرئيس من البحث، والمتمثل في تقديم رؤية مستقبلية لتربية المواطنة للطفل العربي، جاءت هذه الرؤية لتحقيق ذلك على النحو التالي:

أولاً– منطلقات الرؤية:

١- تربية المواطنة للطفل العربي ضرورة ملحة بالنظر إلى ما تعيشه المجتمعات العربية من تقلبات مختلفة، لتمكين الطفل في المستقبل، من فهم وإدارة التفاعل الاجتماعي، على أرضية وطنية وعربية وعالمية، تستوعب الإثنيات الدينية، والمذهبية، والفكرية، والأيديولوجية المختلفة.

٢- إن تربية المواطنة لدى الطفل من شأنه دعم وتقوية الولاء والانتماء الوطني، وتأصيل الهوية الثقافية، ومن ثم الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره.

٣- ثمة بعض التحديات المعاصرة التي تؤثر على تربية المواطنة للطفل العربي، وتؤدي المؤسسات التعليمية دوراً أساسيا فى إعداد الطفل للتعامل مع هذه التحديات ومجابهتها.

٤- تربية المواطنة ليست مسئولية المؤسسات التعليمية فحسب، بل مسئولية مجتمعية مشتركة لجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ويتوقف نجاح المؤسسات التعليمية في تربية المواطنة للطفل إلى حد كبير على مقدار ما تسهم به باقي مؤسسات المجتمع في هذا الشأن، وللتنشئة الاجتماعية دور حاسم إما في إضعاف المواطنة أو تقويتها.

٥- لا تقتصر تربية المواطنة على ما يشتمل عليه محتوى المناهج الدراسية من مفاهيم وقيم فحسب، بل هي عملية يسهم في تحقيقها جميع مدخلات العملية التعليمية.

٦- ما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة من أن ثمة خلل في أداء المدارس العربية لدورها في تربية المواطنة لطلبتها، والحاجة إلى تحديد سبل التغلب عليها، وانخفاض وعي طلاب التعليم الأساسي بمقومات المواطنة، والذي يعد امتدادا لإشكالية تراجع المواطنة على المستوى التربوي والمجتمعي.

٧- تربية المواطنة لا يمكن أن توجد كاملة في سياق سياسي غير ديمقراطي، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة تفاعلية.

٨- تحقيق المواطنة يكون في الممارسة وفي النظام المدني، حيث لا خلط بين الدين والسياسية، ودولة المواطنة لن تحقق إلا بفك الارتباط بين نظام الحكم والنظام التعليمي وتحريره من سيطرة نظم الحكم.

ثانياً- أهداف الرؤية:

تسعى الرؤية الى تحقيق هدف رئيس هو تربية المواطنة للطفل العربي، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح "حزم" من الأهداف تتنوع في محاورها بحيث يتم من خلالها تحقيق تربية المواطنة للطفل العربي، وذلك على النحو التالي:

١- تمكين الأطفال من مهارات ممارسة المواطنة؛ بتعميق وعيهم بقيم الحوار والديمقراطية، والمشاركة المجتمعية، والعدالة والمساواة واحترام القانون، والحفاظ على المال العام، والتسامح وغيرها من القيم التي تشكل عقل ووجدان الطفل.

٢- دعم الولاء والانتماء الوطني للطفل، مع الاندماج الإيجابي مع التوجهات الإنسانية العالمية.

٣- التنشئة السياسية للطفل كمدخل لتنمية الوعى بقيم المواطنة، بما يضمن حفز مشاركته وتعزيز مبدأ الديمقراطية، وإبراز مشروعية التعددية السياسية، وتأكيد الديمقراطية، وفكرة نبذ النزاعات والحروب بين المجتمعات.

٤- التربية المدنية مع التركيز على عناصر المجتمع المدني، وتنمية الوعي بحقوق المواطنة وحقوق الإنسان.

٥- إكساب الطفل أساليب جديدة تعتمد السلمية والحوار والتفاوض في مواجهة النزاعات، وتعتمد العقلانية في مواجهة الأزمات.

٦- مساعدة الأطفال على تحقيق الاستقلالية الذاتية والقدرة على اتخاذ القرار في إطار المسئولية الاجتماعية.

٧- تهيئة بيئة التعلم أو المناخ المدرسي الملائم لإكساب الأطفال مقومات وركائز المواطنة.

٨- تهيئة المقررات الدراسية بما يساعد على غرس وتعميق قيم وصفات المواطنة.

٩- تحديد الأدوار والمهام التي ينبغي أن يقوم بها المعلمون في المدارس لتربية أطفالهم على المواطنة.

١٠–التعاون والتنسيق بين المدارس ومؤسسات المجتمع الأخرى؛ لإبداع برامج وأنشطة تساعد الأطفال على مشاركتهم في قضايا مجتمعهم، والعمل على إيجاد حلول لها بما يساعد على تدعيم مقومات المواطنة لديهم.
١١–تقديم بعض الآليات والإجراءات التي يمكن الاستناد اليها، والانطلاق منها في تربية المواطنة للطفل العربي.

ثالثًا– متطلبات وآليات تنفيذ الرؤية:

لما كان تحقيق تربية المواطنة للطفل العربي يستلزم عملاً دؤوباً يشمل مجالات متعددة استلزم ذلك تضافر الجهود واعتماد آليات متعددة للتنفيذ، وتعتمد الرؤية على مجموعة من الآليات التي تساهم بشكل فعال في تحقيق تربية المواطنة للطفل العربي، وأهم هذه الآليات ما يلي:

١–تحديث مناهج تربية الطفل الحالية لتفعيل دورها في تربية المواطنة، مع ضرورة مراعاة مصممي ومعدي المناهج الدراسية لقيم المواطنة ولمفاهيم حقوق الإنسان، وتضمينها في المناهج الدراسية المختلفة.
٢–التأكيد على التوازن بين الأهداف المعرفية والوجدانية والمهارية في تربية المواطنة؛ بحيث لا يطغى الجانب المعرفي.
٣–التدرج في تربية المواطنة من الأسرة إلى المجتمع الذي يمثل المحيط المباشر بالطفل، ثم الوطن، ثم العالم العربي، ثم العالم ككل، لتأكيد روح الرابطة الإنسانية.
٤–ضرورة تصميم أنشطة تعليمية – يمارس الطفل من خلالها التربية المدنية بصورة واقعية– يشارك فيها مؤسسات المجتمع إلى جانب المدرسة.
٥–ضرورة إعداد وتدريب وتأهيل المعلمين وتوعيتهم بالفلسفة الكامنة وراء تربية المواطنة، وأهمية تدريسها بالأساليب التشاركية والتفاعلية.
٦–إعداد الإداريين وتوعيتهم بتربية المواطنة لتوفير بيئة مدرسية تفاعلية ونشطة ومسئولة يمارس فيها الطفل ما يتعلمه.
٧–تنويع طرق التدريس لتشمل طرق تدريس أكثر تفاعلية تتيح الحوار والمناقشة بين الأطفال والعمل في مجموعات، وتبادل الرؤى والأفكار، وتنمية التفكير النقدي من خلال مناقشة وجهات النظر المتباينة.
٨–الاهتمام بالتربية السياسية، بما ينمي لدى الأطفال مستوى الوعي بالأزمات السياسية والديمقراطية في المجتمع والعالم بأسره.

٩-إرساء دعائم دولة القانون، وتطبيق قواعد الرقابة والمحاسبية، فإيجاد هذا الشعور هو الضامن لتربية المواطنة والمشاركة الفاعلة في المجتمع.
١٠-العمل على بناء دولة المؤسسات وسيادة القانون، وتطبيق قواعد الرقابة والمحاسبية، تلك السيادة التي تضمن المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص أمام المواطنين،هنا يشعر المواطن ويعيش في مجتمع تتحقق فيه المساواة، فإيجاد هذا الشعور هو الضامن لتربية المواطنة والمشاركة الفاعلة في المجتمع.
١١-العمل على بناء المجتمع الوطني على مفهوم الجدارة والكفاءة والاستحقاق والشفافية هو الضامن لتربية المواطنة.
١٢-إدراج تربية المواطنة ضمن أهداف التربية ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة في رياض الأطفال لأهميتها، وما تتضمنه من تربية الطفل على الاعتزاز بهويته العربية والانفتاح على الثقافات العالمية.
١٣-إعطاء تربية المواطنة الأولوية في الأنظمة التعليمية العربية؛ وذلك من خلال تبني التعليم العربي لقيم المواطنة وتفعيلها نظرياً وتطبيقياً داخل مؤسساتها من خلال المقررات الدراسية والندوات والمؤتمرات.
١٤-التأكيد على القيم الديمقراطية وممارستها داخل المدرسة، من خلال مجالس اتحاد الطلاب، والمشاركة في اتخاذ القرار، والتوعية بالحقوق والواجبات، ومحاكاة الانتخابات، والبرلمان الصغير، وتدعيم العمل الجماعي.
١٥-التأكيد على قيم المواطنة النشطة المسئولة من خلال إشراك الأطفال في إدارة المدرسة، وتكليف الأطفال ببعض المسئوليات والمهام خارج العمل المدرسي.
١٦-التأكيد على قيم التعددية الدينية والثقافية من خلال تدعيم العلاقات بين الطلاب، وتبادل التهنئة في المناسبات الدينية، والتأكيد على الاعتراف بالإختلاف والتنوع بين الشعوب والأمم.
١٧-التأكيد على قيم المشاركة من خلال اشتراك الأطفال في اتخاذ مواقف ايجابية نحو القضايا التي تهمهم مثل: الكتابة في الصحف الجدارية داخل المدرسة، وتشجيع التلاميذ على تحريرها وكتابتها واختيار موضوعاتها .
١٨-الاهتمام بالأنشطة التي تسهم في تربية المواطنة مثل: الحرص على تحية العلم، وترديد النشيد الوطني، والاحتفال بالأعياد القومية.

١٩– الاهتمام بالأنشطة التطوعية المختلفة مثل: "نظافة الحي والشارع والبيئة المحيطة، تنظيم المرور، ترميم المباني، العناية بذوي الاحتياجات الخاصة... إلخ؛ حتى يتعودوا على العطاء والبذل للوطن والمجتمع دون مقابل.

٢٠–دعم ثقافة الحوار كركيزة لإعداد المواطنة النشطة المسؤولة في المجتمعات الديمقراطية.

٢١–تزويد المكتبات المدرسية بالنشرات والكتب والأشرطة الهادفة إلى تربية المواطنة.

٢٢– تكثيف الزيارات والرحلات المدرسية للمواقع الأثرية والتاريخية والحضارية، والمكتبات العامة، والمراكز العلمية، والأماكن السياحية الأخرى داخل المجتمع.

٢٣–تفعيل المسرح المدرسي وتنشيطه داخل المدرسة ليأخذ دوره الفاعل في مسرحة المناهج الدراسية المقررة بشكل عام، ولدروس التربية الوطنية بشكل خاص؛ فالمسرح المدرسي، ومسرح الطفل وسيطان مهمان لتعليم الطفل وتوجيهه نحو المواطنة الحقة.

٢٤–أن يكون الوالدان بمثابة القدوة الطيبة لأبنائهم في السلوك، والحرص على توفير مناخ تفاعلي بين أفراد الأسرة مبني على الحوار المتبادل والنقاش والتشارك في الخبرات والمشاعر.

٢٥–قيام الأسرة بتوعية الأبناء منذ الصغر بشكل مباشر وغير مباشر، على أن تكون التوعية حسب عمر الطفل، فتكون مبسطة جدا للأطفال، وواضحة أكثر مع الكبار.

٢٦–الدعوة إلى انتاج برامج إعلامية ومواد تربوية إعلامية تنمي في الأطفال حب الوطن وروح الجماعة، ومن ثم تسهم في تربية الطفل العربي على المواطنة الفاعلة.

٢٧–التدقيق في كل ما يبث إعلاميًا ويعمق مفاهيم مغلوطة عن الأطراف المختلفة مع الطفل عقائديًا أو جنسيًا أو فكريًا، ومن ثم الامتناع عن بث أي برامج أو مواد إعلامية من شأنها زعزعة القيم في نفوس وعقول الأطفال، ودفعهم إلى تبني ثقافات وأفكار دخيلة تتعارض مع ثقافة وقيم المجتمع.

٢٨–إسهام وسائل الإعلام في مجال التوعية بقيم المواطنة من حيث تقديم الأفلام والمسلسلات والمسرحيات التي تساعد في نشر قيم الواطنة.

٢٩-إسهام المؤسسات الدينية في مجالات التوعية بقيم المواطنة بحيث يشتمل الخطاب الديني المستنير على ترسيخ مبادئ تربية المواطنة، وانتهاجها السلوكيات الصحيحة في ميدانها.

٣٠-التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء جسور التعاون مع المؤسسات التعليمية في ضوء قيم المواطنة، والعمل على تحقيق مشروعات مشتركة يمكن من خلالها تربية المواطنة للطفل.

رابعًا- الضمانات الواجب توافرها لنجاح الرؤية:

١-وجود الإرادة السياسية الداعمة للإصلاح التعليمي.

٢- الاتفاق المجتمعي العام.

٣- تمكين الأطفال من الممارسة العملية للمواطنة في كل جوانب الحياة من الأسرة إلى المدرسة والإعلام والحياة الفكرية والثقافية.

٤-تحقيق التكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، يسهم بشكل كبير في تربية المواطنة للطفل العربي.

٥- فك الارتباط بين نظام الحكم والنظام التعليمي وتحريره من سيطرة نظم الحكم.

٦-التنمية المهنية المستمرة لمعلمي الأطفال.

٧-تنمية الوعي لدى العاملين بالمدرسة بماهية تربية المواطنة.

٨-تغيير أنماط التعليم والتعلم السائدة في مدارسنا العربية، والتركيز على الطفل والتعامل مع ميوله وقدراته مع الاعتماد على المبادئ التالية:

- تنمية المناخ الديمقراطي وقيم الحوار والتسامح والعدالة والمساواة داخل المؤسسة التعليمية.
- ربط التعليم والتعلم بالسياقات الاجتماعية.
- تنمية قدرات الأطفال على التفكير النقدي والإبداع.

وأخيرًا يوصي البحث:

بضرورة الحد من أساليب التسلط والحماية الزائدة المنتشرة خصوصًا لدى المجتمعات العربية، والمؤثرة على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس للطفل، والحد من النظر إلى الطفل على أنه عاجز عن معرفة وإدراك الحقائق والمعارف، ومن ثم كبح مبادرات ورغبات الأطفال للتساؤل والاكتشاف والفعل في الأسرة والمدرسة،

وهو ما يتعين مواجهته، حتى يكون هناك المواطن الصالح السوي الذي ينتظره المجتمع. مع ضرورة النظر إلى الأطفال على أنهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات، وقادرون على المشاركة في مجتمعاتهم.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

١. أحمد زايد (٢٠١٠):المواطنة والمسئولية الاجتماعية: مدخل نظري، المؤتمر السنوي الحادي عش:المسئولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الأول، ١٦-١٩ مايو ٢٠٠٩، ص ص ٣١ :٤٠.

٢. أحمد رفعت الدغيدى (٢٠٠٩): التربية من أجل المواطنة فى مصر فى عصر العولمة دراسة عبر ثقافية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٣. إسماعيل سراج الدين وآخرون (٢٠٠٩): الإعلام والديمقراطية والمسئولية المجتمعية، منتدى الإصلاح العربي، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.

٤. أماني محمد طه، فاروق جعفر(٢٠١٣): تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٥. أمل محمد حسونة (٢٠١٣): الأطفال وتنمية التسامح، مجلة الطفولة العربية،الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، مجلد١٢، عدد٤٨، ص ص ١٠٤-١٠٨.

٦. إلهام عبد الحميد فرج (٢٠١٥): أزمة تعليم أم أزمة مجتمع اشكاليات تطوير المناهج نموذجاً، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

٧. ب. فيسكه (٢٠٠٠): التقرير النهائى للمنتدى العالمى للتربية المنعقد بداركار السنغال، ٢٦- ٢٨ أبريل/ نيسان ، باريس: منشورات اليونسكو.

٨. بسام أبو حشيش (٢٠١٠): دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد ١٤، عدد١، يناير، ٢٥٠- ٢٧٩.

٩. تقرير التنمية الانسانية العربية (٢٠٠٣): نحو اقامة مجتمع المعرفة،عمان، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

١٠. ---------- (٢٠٠٤): نحو الحرية في الوطن العربي،عمان،المكتب الاقليمي للامم المتحدة.

١١. جيهان كمال محمد(٢٠١٠): تعزيز المواطنة وقيم الولاء والانتماء والتسامح الديني من خلال المناهج الدراسية، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
١٢. الحبيب الجنحاني (٢٠٠٨): المواطنة والحرية، ورقة مقدمة الى الندوة الفكرية "المواطنة في الوطن العربي، الرباط: منتدى الفكر العربي، ٢١-٢٢ نيسان، ص ص٣٤-٣٨.
١٣. حسين رشوان(٢٠١٢): التنشئة الاجتماعية دراسة في علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
١٤. حنان كمال (٢٠١٣): المواطنة والإصلاح السياسي دراسة النظام السياسي المصري(٢٠٠٣- ٢٠٠٨)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٥. خالد صلاح محمود (٢٠١٧): دور المدرسة الابتدائية في تربية المواطنة في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية مجلد٨، عدد ٢٩، ص ص ١٢٣-١٥٥.
١٦. خالد منصر(٢٠١٥): دور الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، مجلة كلية الفنون والإعلام، جامعة خنشلة بالجزائر، العدد الأول، نوفمبر، ص ص ١٢٩-١٥٠.
١٧. خيرية بنت السليماني (٢٠٠٥): تربية الطفل المسلم في عصر العولمة، بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
١٨. رضا محمد هلال (٢٠١٥): التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي نماذج البحرين، الأردن، الكويت، العراق، مصر، معهد البحرين للتنمية السياسية.
١٩. سامى نصار، وآخرين (٢٠١٠): حقيبة تعليمية عن السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، مكتب اليونسكو العراق، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
٢٠. سامى نصار(٢٠٠٥): قضايا تربوية فى عصر العولمة وما بعد الحداثة- سلسلة آفاق تربوية متجددة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
٢١. ---------- (٢٠١١): التربية من أجل المواطنة في عصر الفضاء الإلكتروني، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في

مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، في الفترة من ١٣- ١٤ يوليو، ص ص٤٩- ٦٠.
٢٢. ---------- (٢٠١٦): التربية من أجل المعرفة والاختلاف، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
٢٣. سهام عبد الرحمن الصويغ (٢٠٠٤): التنشئة الاجتماعية للطفل العربي وعلاقتها بتنمية المعرفة : دراسة تحليلية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلد ٤، عدد ١٣، ص ص٩٩-٧٣.
٢٤. سيف بن ناصر المعمري (٢٠٠٢): تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الإعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.
٢٥. ---------- (٢٠٠٦): تربية المواطنة: توجهات واتجاهات عالمية في إعداد المواطن الصالح، سلطنة عمان: مكتبة الجيل الواعد.
٢٦. ---------- (٢٠١٢): المواطنة في سلطنة عمان، ورقة بحثية مقدمة إلى الحلقة النقاشية "تعزيز قيم المواطنة في نفوس النشء، مجلس الدولة، سلطنة عمان، ١٦-١٧ إبريل.
٢٧. ---------- (٢٠١٣): التربية على المواطنة في النظام التعليمي العماني، مجلة تواصل، اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، عدد ١٨، ص ص١٨-٢٣.
٢٨. ---------- (٢٠١٤): التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والتحديات، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلد٢، عدد٧، ص ص ٣٨-٦١.
٢٩. السيد يسين (٢٠٠٥): الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي، القاهرة : دار ميربت.
٣٠. شبل بدران (٢٠٠٥): مكانة حقوق الإنسان في التعليم،القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

٣١. ---------- (٢٠١٧): التربية على المواطنة للطفل العربي، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلد٩، عدد ٣٠، ص ص ٨٣-١٠٥.
٣٢. ---------- (٢٠١٨): التعليم وثقافة القهر، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
٣٣. ظاهر محسن الجبوري(٢٠١٠): مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل، مجلة جامعة بابل – العلوم الإنسانية، جامعة بابل، مجلد ١٨، عدد١، ص ص ٢٧٠-٢٩٣.
٣٤. عاطف عدلي العبد (٢٠٠٢): العقد الدولي لثقافة السلام والاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلد ٢، عدد٨، ص ص ١٣-٤٤.
٣٥. عبد السلام نوير(٢٠٠٥): التعليم كبوتقة للمواطنة.- أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، المجلد الثانى، ٢١- ٢٣ ديسمبر، ص ص١٠٨٩ :١١٢٩ .
٣٦. عبد اللطيف خليفة (٢٠١٧): عقبات تربية وتنمية المواطنة في العالم العربي، مجلة كلية الأداب، جامعة القاهرة، مجلد ٧٧، عدد٥، ص ص ٢١٣، ٢٤٢.
٣٧. عبد الله صحراوي (٢٠١٥): موجهات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة والوطنية – الخيارات المتاحة، مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، الجزائر،عدد ١١، ديسمبر، ص ص ٢٦٧-٣٢٧.
٣٨. عبد الودود مكروم (٢٠٠٤): القيم ومسئوليات المواطنة "رؤية تربوية"، القاهرة: دار الفكر العربى.
٣٩. عبدالله الخياري (٢٠٠٧): المقومات النظرية لاكتساب قيم المواطنة الإيجابية والتسامح، مجلةعلوم تربوية، المغرب، عدد ٣٤، يونيو، ٧-٢٦.
٤٠. عبدالله زاهي الرشدان(٢٠٠٥): التربية والتنشئة الاجتماعية، الإردن: دار وائل للنشر.

٤١. عبدالله عبدالغني غانم (٢٠١١): التنشئة الاجتماعية ودور المؤسسات الاجتماعية في غرس وتنمية قيم الولاء والمواطنة الصالحة في الايتام، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجلد٢٧، عدد٥٤، ص ص ٧٥ –١٢٠.
٤٢. عصام توفيق قمر(٢٠٠٢): دور الأنشطة التربوية في مواجهة المشكلات السلوكية لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتدريب والتنمية مجلد ٨، عدد ٢٥، أبريل، ص ص ٢٥١–٢٩٤.
٤٣. على أسعد وطفة (٢٠٠٥) : التربية على التسامح فى مواجهة التطرف، شؤون عربية، جامعة الدول العربية– الأمانة العامة، عدد ١٢٤ شتاء، ص ص ٧٢–٩٣.
٤٤. ---------- (٢٠٠٤) : الطفولة العربية والصراع على المصير في إستراتيجية البناء الثقافي للطفل العربي، شؤون عربية، جامعة الدول العربية– الأمانة العامة، عدد ١١٩ خريف، ص ص ٧٤–١٠١.
٤٥. ---------- (٢٠١١): التربية على المواطنة، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،١٠ سبتمبر.
٤٦. علي صباغ (٢٠١٤): نحو عصر جديد في تربية المواطنة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، عدد ٢، يونيو، ص ص ١٠٧–١٢٢.
٤٧. علي ليلة (٢٠٠٦): الطفل والمجتمع، التنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي، القاهرة: المكتبة المصرية.
٤٨. فاضل الكعبي (٢٠١١): تربية المواطنة وتعليمها وأثرها في ثقافة الأطفال، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلد ٥، عدد ١٨، أكتوبر، ص ص ٢٨٣– ٣٢٠.
٤٩. فهد الشميمري (٢٠١٠): التربية الإعلامية: كيف نتعامل مع الإعلام؟، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
٥٠. كمال المنوفي (٢٠٠٥):"الكلمة الافتتاحية"، في: علاء أبو زيد وهبه رؤوف عزت(محرران)، أعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية

"المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير"، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢١– ٢٣ ديسمبر.

٥١. كمال نجيب، هبه صابر(٢٠١٧): الآباء وإعداد الأطفال للمواطنة، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلد٩، عدد ٣٠، ص ص ١٠٩–١٣١.

٥٢. لطيفة إبراهيم خضر(٢٠٠٦): الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة:عالم الكتب.

٥٣. مجدى شعبان أحمد (٢٠٠٨): تفعيل دور المدرسة الثانوية فى تربية المواطنة فى ضوء الاتجاه نحو العولمة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٥٤. محمد سكران (٢٠١٠): التربية وتنمية ثقافة المواطنة، مجلة رابطة التربية الحديثة، رابطة التربية الحديثة، السنة الثالثة، مجلد ٣، عدد ٨، سبتمبر، ص ١٥٧– ١٧٥.

٥٥. محمد أبو النور (٢٠٠٨): التنشئة الاجتماعية ودورها في إكساب قيم المواطنة ومهاراتها، المؤتمر العلمي الأول للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس بعنوان: تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية، ١٩– ٢٠ يوليو، ص ص ٥٨: ٧٤.

٥٦. محمد فاعور (٢٠١٣): واقع التربية المواطنية في الدول العربية، أوراق كارنيغي، بيروت، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مايو.

٥٧. محمد يعقوب، وآخرين(٢٠١٢): المواطنة من منظور حقوق الانسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان ، معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الانسان والقانون الانساني، ضمن برنامج مشروع منح ابحاث حقوق الانسان، عمان – حزيران، ص ص ١–٣٤.

٥٨. محمود أحمد السيد (٢٠٠٦): من قضايا التربية على المواطنة، الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم – التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي، اتحاد جامعات العالم الاسلامي– مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ص ٢٧٢– ٢٨٠.

٥٩. محمود عيد (٢٠١٩): متطلبات تطبيق التربية على المواطنة بمرحلة التعليم الأساسي في مصر في ضوء تجارب بعض الدول وأراء بعض الخبراء، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، عدد١، ص ص٢٤٢- ٢٨٧.
٦٠. مؤسسة أديان، مؤسسة انا ليند (٢٠١٤): الدليل العربي للتربية على المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي(إشراف نايلا طبارة)، بيروت- لبنان .
٦١. نشوة سعد بسطويسي (٢٠١٧): تفعيل دور الجامعات المصرية في تنمية قيم المسئولية الاجتماعية لدى طلابها لمواجهة بعض التحديات المجتمعية المعاصرة: دراسة حالة لجامعة قناة السويس، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، عدد٨٨، الجزء الثاني، أغسطس، ص ص ١٤١- ٢١٨.
٦٢. هاني عبد الستار فرج (٢٠٠٤): "التربية والمواطنة دراسة تحليلية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مجلد ١٠، عدد ٣٥، أكتوبر، ص ص٩- ٣٧.
٦٣. هند خالد الخليفة(٢٠١١): الأطفال والمواطنة: بعض المتغيرات الثقافية المؤثرة في التربية الوطنية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلد٥، عدد ١٨، ص ص ٢١٧-٢٤٨.
٦٤. وسام حسين العبثاوي (٢٠١٧): دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في المشاركة السياسية، الحوار المتمدن، ٢٥سبتمبر، متاح في:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=461515&r=0&cid=0&u=&i=0&q .

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Aline, M (2010): Peace Education for children, The American Journal of Economies and Social. Vol. 44. No. 10, pp.71-86

Alviar – Martin (2008): Seeking cosmopolitan citizenship: A comparative case study of two international schools, Ph.D. , Emory University, Georgia , United States.

Annette, J, (2009): Active Learning for Active Citizenship , Democratic Citizenship and lifelong Learning UK, Education Citizenship and Social Justice ,2, (1).

Arthur,J.,Davis,I.,&Hahn,C(Eds.).(2008):The Sage Handbook of Education for Citizenship and Democracy. London , Sage.

Brantingham, Andrya Jean(2001): Education for Democracy : How the Principles of Democracy Are Enculturated into An Intermediate Elementary Classroom PHD Dissertation .United States, University of Wyoming.

Bruce Haynes(2009): "Introduction to Special Issue: Patriotism and Citizenship Education", Educational Philosophy and Theory, Vol. 41, No. 4, PP.330- 370.

Center For Civic Education (1998 September). The Role of Civic Education, from the world wide web: http://www. Civiced.org/stds-htm.

Encyclopedia Britanica, The New Encyclopedia Britanica, London,INC.Vol,32,15th edition,p,332.

European Commission, Centre for Research on Lifelong Learning (2007): Study on Active Citizenship Education Final Report submitted by GHK, United Kingdom, Development Education Center, February, PP. 9-30.

F. Dilek Gozutok, Senar Alkn(2008): "Human Rights and Citizenship Education in Elementary Education Curricula", World Applied Sciences Journal, Vol.2, No.4, PP. 210- 226.

Gary Homana, Carolyn Henry Barber, Judith Torney-Purta(2006): Background on the School Citizenship Education Climate Assessment, Education Commission of the States, April.

Grainnemc Keever, Citizenship and Social Exclusion (2007); The Re-Integration of Political Ex-Prisoners in Northern Ireland . The British Journal of Criminology. London: May. Vol. 47, Iss. 3, PP.424-445.

Harriet Marshall, Madeleine Arnot (2008): Globalizing the

School Curriculum: Gender, EFA and Global Citizenship Education, London, Research Consortium on Educational Outcomes and Poverty, April.

Harris, Clenna Catherine (2008): Learned citizenship: cotemporary geographies education on Ontario shcools, PH.D, vniversity of Toronto, Ontario, Canada.

Hermann Josef Abs(2009): Introducing Quality Assurance of Education for Democratic Citizenship in Schools Comparative Study of 10 Countries, Preface by the Council of Europe, Paris, Council of Europe, February, 1- 12.

Intolubbe- Chmil, Loren (2011): Becoming and belonging , Transformation and citizenship in an international education setting, PhD,unerversity of Virginia , United states .

James, A. Banks(2008): "Diversity, Group Identity, and Citizenship Education in a Global Age", Educational Researcher, Vol. 37, No. 3, April, PP.120-.132.

Jean Hine (2004): Children and Citizenship, London, the Research Development and Statistics Directorate, Home Office , 3. 20.

Lewis Ferrell.Genell Dawn(2007): Democracy Renaissance: Civic Education as a Framework for Elementary Education Methods Courses PHD Dissertation .United States- Indiana, Indiana University.

Marguerite Heath, Don Rowe and Tony Breslin(2008): Citizenship Education in the Primary Curriculum, London, Citizenship Foundation, January.

Oldfield, Adrian(1990). Citizenship and Community: Civic Republicanism and the Modern World. London,Routledge.

Pearce., &Hallgarten ,J.(2000). Tomorrow is citizens; Critical

Debates in Citizenship and education; Institute for Public Policy Research.

Polts, Ma (2012): How can i reconceptualise international education partnerships as a form of "living citizenship" , Ph.D, CNAA,both college of higher education , England

Preuss, U,. (2003). The ambiguous meaning of Citizenship.Paper presented at the University of Chicago Law School to Center for Comparative Constitut, December1.

Ross, E. W (2004). Negotiating the Politics of Citizenship Education. Ps: Political Science & Politics 37, 249-51.

Scott, C. (2002), Citizenship Education; who pays the piper?, in Franklin) eds. The new handbook of children s Rights, New York: Routledge .

Sjoerd Karsten(2002): "Citizenship Education and the Preparation of Future Teachers: A Study", Asia Pacific Education review, vol. 3, No. 2, PP.150. 170.

Susan, I, & Hennifer,J.(2010). Becoming Effective Citizens? Change Orientation , Service in a teacher Education program, Innovative Higher Education,35, (1).

TorneyPurta,J.,Lehmann,R.,Oswald,H.,&Schultz,W.(2001).Citizenship and Education in twenty eight countries. Amsterdam; The International Association for the Evaluation of Educational Achievement.

UNESCO (2014), Global Citizenship Education Preparing learners for challenges of the twenty- first century, Paris.

Veugelers, W (2007). Creating Critical - Democratic Citizenship Education: Empowering Humanity and Democracy in Dutch Education . Compare; A Journal of Comparative Education 37, PP. 19-105.